S/PV.9625

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 6925

الثلاثاء، 14 أيار/مايو 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرناندیس	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-13354 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وألمانيا وأوكرانيا وبولندا والدانمرك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة كيتلين هاورث، مديرة فريق مرصد النزاعات، مختبر البحوث الإنسانية في جامعة ييل.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): عندما قدمنا إحاطتنا السابقة إلى المجلس في 11 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9600)، أبلغناه بأن أوكرانيا تتعرض لبعض أسوأ الهجمات منذ بداية الحرب. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت الهجمات على أوكرانيا تشتد وتيرة وضراوة. ولا تزال الأعمال العدائية الضارية مستمرة في المجتمعات المحلية على طول الحدود الشمالية الشرقية مع الاتحاد الروسي وعلى خط الجبهة. شهدت الأيام القليلة الماضية سيلاً من الهجمات المتوالية في مقاطعة خاركيف، أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم أطفال. واليوم تحديداً، تعرضت مدينة خاركيف، ثاني أكبر مدن أوكرانيا، لضربة جديدة خلفت إصابات لما لا يقل عن 15 مدنياً. كما أدت هذه الهجمات إلى دمار هائل طال البنية التحتية المدنية، وهو منحى سأستفيض في تناوله بعد برهة.

أدت تلك الهجمات إلى مزيد من النزوح من المجتمعات الحدودية والمحاذية لجبهات القتال. حتى يومنا هذا، تفيد السلطات بأن أكثر من 7000 مدني قد تم إجلاؤهم من المناطق الحدودية في مقاطعة خاركيف، مما أسفر عن تداعيات كارثية على من تبقى من المدنيين في تلك المناطق، إذ بات جلهم محرومين من الوصول إلى الغذاء والرعاية الطبية والكهرباء والغاز.

كما تأثر سكان منطقتي دونيتسك وسومي، في شرق البلد وشماله، بالهجمات التي وقعت مؤخراً، مما ألحق خسائر فادحة بالمنازل والبنى التحتية المدنية. وفي المجمل، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقوع أكثر من 700 ضحية مدنية في جميع أنحاء أوكرانيا في أبريل/نيسان. فقد قتل نحو 129 مدنياً، فيما أصيب 574 آخرون، وهي زيادة ملحوظة لعدد المصابين من المدنيين للشهر الثاني على التوالي. ومن بين جميع الضحايا المدنيين، وقعت نسبة 90 في المائة منهم في الأراضي الخاضعة للسيطرة الأوكرانية.

كما وردت تقارير أيضاً عن وقوع ضربات داخل الاتحاد الروسي، بما في ذلك ما حدث يوم الأحد في منطقة بيلغورود، مخلفة بحسب التقارير سقوط العديد من الضحايا المدنيين وإلحاق أضرار بالمنازل السكنية وغيرها من البنى التحتية المدنية.

وفي جميع أنحاء أوكرانيا، شهدنا أيضاً نمطاً متصاعداً من الهجمات الموجهة ضد البنية التحتية المدنية، التي تتسبب في عواقب إنسانية بعيدة المدى. منذ 22 آذار/مارس، رصدت الأمم المتحدة وشركاؤها خمس موجات من الهجمات الموجهة ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وسجلت المفوضية 50 حادثة من هذا القبيل في نيسان/أبريل وحده. تأثرت منطقتا خاركيف ودنيبرو بشكل خاص، حيث أفادت وزارة الطاقة الأوكرانية أن ما يصل إلى 000 250 نسمة يعانون من انقطاعات متتالية في التيار الكهربائي في خاركيف وكذلك من فرض قيود مستمرة على الإمدادات في دنيبرو منذ آذار/مارس. وقد دمرت تلك الهجمات محطات توليد الطاقة ومحطات الكهرباء الفرعية أو ألحقت أضراراً بها. وكان لعمليات انقطاع التيار الكهربائي

تلك وقع صادم على الفئات الأضعف. فقد تركت تلك الانقطاعات المؤقتة ملايين الأسر في شتى أنحاء البلد بلا كهرباء ولا ماء ولا غاز، وهي ضروريات للطهي والتدفئة والنظافة الصحية وغيرها من الخدمات الحيوية. وبات الأطفال الذين يعتمدون على التعليم عبر الإنترنت عاجزين عن التعلم. وغدا كبار السن الذين يعانون من إعاقات حركية، والأشخاص ذوو الإعاقة الذين يستخدمون الكراسي المتحركة أو غيرها من الأجهزة المساعدة، والأمهات اللواتي يحتضن أطفالاً صغاراً، عاجزين عن مغادرة المباني السكنية متعددة الطوابق بغية الحصول على الغذاء والدعم الطبي.

نحن قلقون للغاية إزاء ما يبدو أنه نمط جديد من الهجمات على البنية التحتية للسكك الحديدية في شرق وجنوب أوكرانيا. ففي نيسان/أبريل وحده، سجلت المفوضية 10 هجمات على البنية التحتية للسكك الحديدية في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. تسببت الهجمات في مقتل 16 مدنياً وإصابة 59 آخرين. كما أن الأضرار التي لحقت بنظام السكك الحديدية تمنع حركة الأشخاص والبضائع، مثل مواد البناء وغيرها من الإمدادات الأساسية. ومما يثير القلق أيضاً الهجمات التي تطال المصانع ومرافق الإنتاج التي تؤدي إلى شح السلع الإنسانية المشتراة محلياً. فضلاً عن ذلك، فإن الهجمات المتواصلة على البنية التحتية للموانئ الأوكرانية تشكل تهديداً لإمكانياتها في تصدير الحبوب والسلع الأساسية الزراعية في ظل تزايد مستمر لعدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم عاماً بعد عام. ويساورنا القلق إزاء التقارير بشأن هجمات ألحقت أضراراً بالبنية التحتية للطاقة ومصافي النفط داخل الاتحاد الروسي. إن هذه الهجمات تهدد بزيادة تأجيج الحرب وتفاقم آثارها الإنسانية.

وأجد لزاما علي، مرة أخرى، أن أذكر بأنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على الأطراف أن تحرص دائما على عدم استهداف جميع المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، والأعيان المدنية، بما فيها المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية الأساسية.

إن تكثيف الأعمال العدائية يزيد من خطورة إيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، تبذل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني كل ما في وسعهم للوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى الدعم، على الرغم من المخاطر الهائلة. وحتى نهاية آذار/مارس، تلقى 3,6 ملايين شخص شكلا من أشكال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

وحتى الآن هذا العام، قامت 12 قافلة مشتركة بين الوكالات بإيصال إمدادات حيوية إلى 000 20 شخص في المناطق الواقعة على خط المواجهة. وكان للشركاء المحليين في المجال الإنساني دور فعال في المرحلة الأخيرة من التسليم والتوزيع. وشملت المساعدات أيضا تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى ما يقرب من 000 860 شخص، والدعم في مجال صيانة شبكات المياه والصرف الصحي لأكثر من 1,7 مليون شخص، وتوفير إمدادات المياه الطارئة لأكثر من 1,2 مليون شخص. وتلقى مليونا شخص الدعم في مجالات الأغذية والبذور والماشية، في حين تلقى حوالي 000 580 شخص مساعدة في اللوازم والمواد المنزلية الأساسية لإصلاح المنازل في حالات الطوارئ.

وتم توسيع نطاق أنشطة الحماية الإنسانية، بما في ذلك الدعم فيما يتصل بالعنف الجنساني للأشخاص النازحين حديثا بسبب الأعمال العدائية. ونشيد بحكومة أوكرانيا على الدعم الإضافي الذي أعلنته للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في شكل تعويضات مالية ومساعدة طبية ونفسية. ونعرب عن امتناننا البالغ للمانحين الذين قدموا حتى الآن 22 في المائة من مبلغ 3,1 بلايين دولار اللازم لخطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لأوكرانيا. وندعو المانحين إلى تقديم دعم مالي فوري ومرن، تشتد الحاجة إليه من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار.

ولا يزال هناك تحد آخر يتمثل في الوصول إلى المدنيين في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الخاضعة حاليا لاحتلال الاتحاد الروسي. ويساورنا قلق بالغ إزاء ما يقدر بنحو 1,5 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة في تلك المناطق.

وكما قلنا في جلسة الإحاطة المعقودة الشهر الماضي وكررناه مرارا في المجلس، يجب على جميع الأطراف، وفقا للقانون الدولي الإنساني، أن تتيح وتيسر مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق إلى المدنيين المحتاجين. وعليها أن تكفل تمتع العاملين في المجال الإنساني بحرية التنقل اللازمة لعملهم. وندعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها في هذا الخصوص.

لقد تسببت هذه الحرب في مقتل وإصابة عشرات الآلاف من الأشخاص في أوكرانيا. وأدت إلى نزوح ملايين، لا يزال العديد منهم يلتمس الملجأ في البلدان المجاورة وفي جميع أنحاء العالم. وتسببت في معاناة هائلة وخلفت أكثر من 14 مليون شخص، أو 40 في المائة من السكان، في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. وندعو المجلس مرة أخرى للسعي إلى إنهائها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هوارث.

السيدة هوارث (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة للمجلس بشأن البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

يأتي تركيز المجلس على هذه المسألة في الوقت الذي تجتاح فيه موجات من الهجمات جميع أنحاء أوكرانيا، وتستهدف مرافق توليد الطاقة ونقلها في جميع أنحاء البلد. قبل أسبوع، ألحقت الهجمات بالقذائف أضرارا جسيمة بثلاث محطات حرارية ومحطتين للطاقة الكهرمائية. وقبل بضعة أيام، أفادت التقارير عن هجوم آخر واسع النطاق على البنية التحتية. ووفقا لبعض الإحصاءات، تم استهداف كل محطة من محطات توليد الكهرباء تقريبا.

وفي 29 شباط/فبراير، أصدر مختبر ييل للبحوث الإنسانية تقريرا يوثق الأضرار التي تم التحقق منها والتي لحقت بالبنية التحتية لتوليد الطاقة ونقلها في أوكرانيا والتي وقعت بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و 30 نيسان/أبريل 2023، أي في غضون 31 أسبوعا فقط. ومن خلال مزيج من البيانات مفتوحة المصدر وتحليل الصور الساتلية، حدد مختبر الأبحاث 223 حدثا تسبب في أضرار في 23 إقليما من أقاليم أوكرانيا البالغ عددها 24، وتحققنا من 66 من هذه الأحداث وفقا لمعاييرنا الصارمة العالية الموثوقية في 17 إقليما. وتم تحديد الأحداث التي تسببت في أضرر بمعدل أكثر من سبعة أحداث في الأسبوع، وبلغ تأثير هذه الأحداث أوجه في ذروة الشتاء.

ويوم الأربعاء الماضي، وردت تقارير تفيد بأن حوالي عشرة من منشآت الطاقة الأوكرانية تعرضت للقصف في يوم واحد، مقارنة بمتوسط سبع منشآت في الأسبوع. ومنذ آذار/مارس، زاد الاستهداف الناجح لمنشآت توليد الطاقة من انخفاض قدرة أوكرانيا. وكل ضربة تؤدي إلى تفاقم المشكلة.

لقد أعلن المسؤولون الروس بوضوح عن أهدافهم من توجيه الضربات إلى البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا وهي: أولاً، تحقيق أهداف روسيا العسكرية؛ وثانياً، الانتقام من أعمال أوكرانيا المزعومة؛ وثالثاً، إلحاق الأذى بالمدنيين عمداً من أجل إجبار أوكرانيا على الخضوع لمفاوضات مؤاتية لمصالح روسيا. في حين أن المبرر الأول قد يكون مشروعا ضمن حدود قوانين الحرب، فالأرجح هو أن الانتقام وإلحاق الأذى عمداً ينتهكان القانون الدولي الإنساني.

ولم يقم مختبر ييل للبحوث الإنسانية بتقييم درجة الاستخدام المزدوج التي توفرها البنية التحتية للطاقة الموثقة في تقريرنا. غير أن قانون النزاعات المسلحة يحظر الهجمات على الأعيان المدنية والأهداف العسكرية إذا كان الهجوم يسبب خسائر فادحة في صفوف المدنيين، أو يلحق أضرارا بالأعيان المدنية، أو مزيج من هذه الأهداف بالقياس إلى الفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة من الهجوم. وكما عرف عضو مجلس الدوما أندريه غورولیوف الحملة الروسية، فإنها تستهدف كامل منظومة الطاقة في أوكرانيا. إن الحملة الشاملة، بحكم تعريفها، تتحدى مبدأ التناسب.

ويستخدم المسؤولون الروس لغة تدل على تجاهل مدى معاناة المدنيين، في انتهاك واضح للالتزام، بموجب المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، بأن تحرص الأطراف باستمرار على

تجنيب السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية الأذى. وإلى جانب التعبير عن تجاهل معاناة المدنيين، ذكر المسؤولون أنهم يستخدمون هذه المعاناة لإجبار أوكرانيا على التفاوض بشروط مؤاتية لروسيا. وكما كتب ديمتري ميدفيديف في تشرين الأول/أكتوبر 2022، لكي تتمكن أوكرانيا من تحقيق استقرار إمداداتها من الطاقة، يجب عليها،

”الإقرار بمطالب روسيا المشروعة في سياق العملية العسكرية الخاصة ونتائجها ... عندئذ ستعود الإنارة من جديد“.

وقال بوريس تشيرنيشوف، عندما وصف الغارات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا بأنها ”ضربات انتقامية“ من جرائم حرب مزعومة وغير محددة: ”لذلك سيُحرمون من الغاز والكهرباء ومن كل شيء“. ماذا يعني الحرمان من الغاز ومن الكهرباء ومن كل شيء؟ يعني ذلك أن ضغطا هائلا يقع على أجزاء أخرى من البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا، مما يتسبب في مشاكل متتالية ومزيد من الأضرار. ويعني ذلك الحرمان من المياه لفترات طويلة. ويعني ذلك توقف الوظائف، وفقدان الإنتاجية، وتجزئة التعليم. ويعني ذلك استمرار انقطاع التيار الكهربائي لفترة أطول من عمر بطاريات الطوارئ الخاصة بمعدات الرعاية الصحية المنقذة للحياة. لا يمكن تقييم تأثير هذه الغارات من خلال تسجيل الأضرار التي لحقت بالمنشآت فقط. فلا بد من بذل جهد أكثر بكثير لإدراك نطاق وحجم الضرر الذي لحق بالمدنيين الأوكرانيين، بما في ذلك الأرواح المفقودة.

وكما خطط المسؤولون الروس ونفذوا بشكل شامل تدميرهم للبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يتصدى لهذا الدمار بشكل منهجي.

أولاً، يجب أن نستهدف القذائف. ويجب إنفاذ الجزاءات القائمة لضمان وقف توريد مكونات الأسلحة وإعادة الإمداد بالعناصر الحاسمة الأخرى على حدود البلدان التي تعترف بالفعل بنظم هذه الجزاءات. وعلينا تتبع هذه المكونات واستهداف القذائف الروسية عند المصدر.

وثانياً، يجب أن نستعد لهذه الحالة الطارئة وأن نحشد الموارد اليوم من أجل دعم الاقتصاد الأوكراني وتحقيق استقراره وضمان تحرك المساعدات الإنسانية الطارئة الآن من أجل كفالة بقاء المدنيين على قيد الحياة هذا الشتاء.

وثالثاً، يجب أن ندع روسيا تدفع الثمن بالإفراج عن الأصول الروسية التي تمت مصادرتها بموجب الجزاءات العالمية من أجل تمويل هذا الاستعداد للطوارئ خلال الأشهر الستة المقبلة، وهو عمل لا يمكن أن يبدأ بالسرعة الكافية.

وقبل كل شيء، يجب ألا نستخف بحجم هذا التهديد. إن تدمير روسيا الشامل للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا يستهدف قلب سكانها المدنيين. وإذا ترك ينزف من ألف جرح، فسوف يستنزف الأمل. ولكن أي عمل يقوي القلب يجعل أوكرانيا كلها أكثر قدرة على الدفاع عن نفسها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هوارث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة دوتن والسيدة هوارث على إحاطتيهما.

على مدار أكثر من 800 يوم حتى الآن، تواصل روسيا حربها العدوانية على أوكرانيا في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتواصل روسيا انتهاك القانون الدولي الإنساني وتشن حملة متعمدة من الضربات التي تستهدف أهدافا مدنية. وتنفذ روسيا هذه الاستراتيجية بتكلفة باهظة تتمثل في خسائر بشرية فادحة وتدهور مقلق في الحالة الإنسانية.

وكما سمعنا للتو، يستهدف الجيش الروسي بشكل منهجي وحدات إنتاج الطاقة الأوكرانية، بما في ذلك محطات الطاقة الحرارية ومحطات الطاقة الكهرمائية والمحطات الفرعية والمحولات. وابتداء من شتاء 2022-2023، تكثفت هذه الحملة منذ شباط/فبراير 2024 وبلغت ذروتها في سلسلة من الهجمات واسعة النطاق في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل. وتشير التقديرات إلى أن 50 في المائة من قدرة أوكرانيا على إنتاج الطاقة قد دُمرت أو تضررت. وتضرب روسيا خاركيف وأوديسا بالقذائف التسيارية بشكل شبه يومي.

ولا تستهدف تلك الضربات في عمق الأراضي الأوكرانية وبعيدا عن الخطوط الأمامية أهدافا عسكرية مباشرة، بل تستهدف البنية التحتية المدنية الضرورية للسكان. وتتعارض تلك الهجمات مع مبدأي التمييز والتناسب. وهي تظهر تجاهل روسيا التام للالتزام بتقليل الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية لأدنى حد. وقد تشكل تلك الضربات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ستظل فرنسا ملتزمة بمعالجة العواقب الإنسانية للهجمات الروسية.

ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم. وستواصل فرنسا دعم عمل العدالة الدولية. ومن الخطوات الحاسمة للأمام في هذا الصدد مذكرتا التوقيف الصادرتان عن المحكمة الجنائية الدولية في 5 آذار/مارس بحق سيرغي إيفانوفيتش كوبيلاش، الفريق في القوات الجوية الروسية، وفيكتور نيكولايفيتش سوكولوف، نائب الأميرال وقائد أسطول البحر الأسود، فيما يتعلق بحملة الهجمات الصاروخية على البنية التحتية المدنية للطاقة في أوكرانيا. وترحب فرنسا بتجديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان والتي توثق الهجمات العشوائية ضد سكان أوكرانيا وبنيتها التحتية الحيوية.

وفي الوقت الذي تشن فيه روسيا هجمات مدمرة على قطاع الطاقة في أوكرانيا، تتخذ أوكرانيا وبقية العالم إجراءات للتخفيف من العواقب الإنسانية للحرب وتقديم الدعم للسكان من خلال تعزيز صمود البنية التحتية الاستراتيجية. وستُناقش هذه المسألة الحاسمة خلال مؤتمر السلام الذي ستنظمه سويسرا الشهر المقبل.

لا يوجد سوى طريق واحد ممكن لتحقيق سلام عادل ودائم، ألا وهو، احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة دوتن والسيدة هوارث على إحاطتيهما المفصلتين.

تلاحظ إكوادور بقلق تفاقم النزاع في أوكرانيا واتساع نطاقه، مما يزيد من معاناة السكان المدنيين ويخلق مخاطر إضافية قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي. والإحصاءات مثيرة للقلق: أكثر من 000 10 مدني فقدوا حياتهم منذ بداية النزاع، بمن فيهم مئات الأطفال. وجُرح أكثر من 000 20 شخص ونزح الملايين.

ومنذ المرة السابقة التي ناقش فيها المجلس الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9600)، استمر التصعيد في حدة الهجمات وتواترها. ودُمرت البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، أو لحقت بها أضرار بالغة. وفي هذا الشهر وحده، شهدنا هجمات أدت إلى توقف العديد من مرافق الطاقة عن العمل، مما أثر على حصول الملايين من الناس على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة. وفي الأيام الأخيرة، في منطقة خاركيف، كان تأثير الهجمات مدمراً بنفس القدر حيث سقط العديد من الضحايا المدنيين وازداد عدد النازحين داخلياً بشكل كبير.

ويجب أن نتذكر أن القانون الدولي الإنساني صريح في حظره للهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. وفي ذلك السياق، تدعو إكوادور الطرفين إلى التقيد الصارم بمبادئ التناسب والتمييز والحيطة من أجل تجنب تصعيد دورة المعاناة. ويجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية وتيسير القيام بذلك على نحو مأمون ودون عوائق، كما يجب احترام وحماية حياة العاملين في المجال الإنساني وسلامتهم.

تتمسك إكوادور بموقف واضح وقائم على المبادئ بشأن هذا النزاع وغيره من النزاعات. فنحن نرفض أي انتهاك لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ونؤيد التسوية السلمية للمنازعات.

إن أكثر الطرق فعالية لإنهاء الدمار الذي يواجهه المدنيون هو الوقف النهائي للأعمال العدائية. وإلى أن يتم إسكات البنادق، ستستمر معاناة الأبرياء في الازدياد بغض النظر عن الجهود الإنسانية المبذولة أو تدابير الحماية المنفذة. ولذلك، تحث إكوادور الاتحاد الروسي على وضع حد لعملياته العسكرية في أوكرانيا والامتثال لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في 16 آذار/مارس 2022 لإفساح المجال للحوار والدبلوماسية بوصفهما طرقا مشروعة وفعالة لتحقيق السلام.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ليزا دوتن على المعلومات الشاملة التي قدمتها بشأن آخر المستجدات وأنوه بإسهام السيدة كيتلين هوارث. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي أوكرانيا وألمانيا وإستونيا وبولندا والدانمرك والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المجلس من أجل الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وإلى طرفي النزاع للامتثال للالتزام القانوني بحماية الأعيان المدنية، فإن هذه الأعيان المدنية لا تزال تتعرض للتدمير يوميا تقريبا. وتشعر غيانا بقلق عميق إزاء الهجمات المستمرة على المباني السكنية والمدارس والمرافق الطبية وموانئ تصدير الحبوب ومرافق الطاقة منذ بداية الحرب في شباط/فبراير 2022. ويساورنا القلق أيضا من أن الهجمات لم تكن في كثير من الأحيان ذات صلة بالاشتباكات الدائرة على الخطوط الأمامية ويبدو أنها تُشن دون إيلاء اهتمام يُذكر لمتطلبات التناسب والضرورة العسكرية.

إن القانون الدولي الإنساني واضح في حظره للهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. ومع ذلك، ما زلنا نشهد هجمات منسقة وواسعة النطاق على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك العشرات من مرافق الطاقة، مما أدى إلى قطع الكهرباء وإمدادات المياه عن ملايين الأشخاص في مواقع متعددة.

ويتأثر المدنيون بشكل مباشر وغير مباشر جراء الأضرار التي تلحق بمرافق الطاقة أو تدميرها أو توقفها عن العمل. فإن ذلك لا يتسبب وحسب في إلحاق الضرر العرضي بالمدنيين، من خلال تعطيل الوصول إلى الخدمات الحيوية، بل يؤدي أيضًا إلى خسائر في أرواح المدنيين وإصابة أولئك الذين يعيشون بالقرب من المواقع المستهدفة. كما وقعت هجمات على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا. وعلى الرغم من النداءات العديدة لوضع حد للهجمات على الموقع أو بالقرب منه، يواصل فريق خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمركز في الموقع الإبلاغ عن سماعه لأنشطة عسكرية، بما في ذلك إطلاق المدفعية والصواريخ، في مناطق قريبة من المحطة. ولا يمكن لهذا الأمر أن يستمر ولا يجب أن يستمر. ويجب إيلاء مزيد من العناية للقضاء على الأخطار المستمرة التي تهدد سلامة محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء والتقيد بالمبادئ الخمسة الملموسة والركائز السبعة التي لا غنى عنها لضمان الأمان النووي في الموقع.

تكرر غيانا دعوتها الطرفين إلى احترام القانون الدولي الإنساني والتقيد به. كما نحثهما على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة لإنهاء النزاع وندعو إلى انسحاب القوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونرى أن إطالة أمد الحرب ينطوي على مخاطر جسيمة متزايدة الخطورة على جميع المعنيين وعلى السلام والأمن الدوليين. وكذلك ندعو إلى زيادة الدعم الإنساني لأوكرانيا وإلى السماح للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالوصول من دون عوائق إلى جميع المناطق، بما فيها الأراضي المحتلة.

وفي الختام، تحث غيانا المجتمع الدولي مرة أخرى على مواصلة انخراطه من أجل إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ليزا دوتن والسيدة كيتلين هوارث على إحاطتيهما القيمتين.

إنه لأمر مؤسف أننا سمعنا مرة أخرى اليوم، في إحاطة من الأمم المتحدة، عن الخسائر العديدة في صفوف المدنيين الناجمة عن الانتهاك الواضح لميثاق الأمم المتحدة من قبل عضو دائم في مجلس الأمن. لقد أسفرت الحرب العدوانية الروسية من غير سابق استفزاز ضد أوكرانيا عن مقتل وإصابة عدد لا يحصى من الأبرياء، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية على الأرض. وتتعرض المرافق المتعلقة بالطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا لهجوم مستمر. وفي 8 أيار/مايو، قال الرئيس زيلينسكي إن كييف وزابوريجيا ومناطق أخرى تعرضت لهجوم بأكثر من 50 صاروخا و 20 طائرة مسيرة. وقال وزير الطاقة الأوكراني إن نحو 80 في المائة من محطات الطاقة الحرارية تضررت. ونشير كذلك إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد بأن الهجمات المكثفة في منطقة خاركيف تتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين ودمار واسع النطاق وتشريد من مناطق الخطوط الأمامية والحدود.

وتشعر اليابان بالأسى العميق إزاء تجاهل روسيا المستمر للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومن الواضح أن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. ولن يتسامح المجتمع الدولي مع إفلات المسؤولين عنها من العقاب، ويجب تحديد مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجميع الأعمال الشنيعة ومحاسبتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين اليابان بأشد العبارات الممكنة تصدير كوريا الشمالية وشراء روسيا للقذائف التسيارية، فضلا عن استخدام روسيا تلك القذائف ضد أوكرانيا. إن نقل تلك الأسلحة، الذي يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يدعم الحرب العدوانية الروسية ويزيد من معاناة الشعب الأوكراني. وسنظل نراقب عن كثب ما تكسبه كوريا الشمالية في المقابل.

وغني عن القول أن إمدادات الطاقة المستقرة أمر أساسي لحياة الناس. وتحقيقا لتلك الغاية، دعمت اليابان إنعاش وإعادة بناء الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا. ويشمل ذلك توفير محولين آليين كبيرين، يستفيد منهما حوالي 000 500 من السكان في كييف، وتسليم ست مركبات إمداد طاقة متنقلة إلى هيئة الموانئ البحرية الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك، زودت اليابان خمسة توربينات غازية متطورة ونقلت سبعة محولات آلية للمساعدة في منع نقص الطاقة والحفاظ على الخدمات الحيوية لأكثر من 5 ملايين شخص خلال أشهر الشتاء الصعبة. وتظل اليابان ملتزمة بدعم الشعب الأوكراني من خلال تعزيز إمدادات الكهرباء والتدفئة في أوكرانيا.

ومرة أخرى، نكرر موقفنا الواضح ونحث روسيا على وقف عدوانها والانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. وتظل اليابان تقف إلى جانب شعب أوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة.

السيد قواوي (الجزائر): بداية، أود أن أشكر ليزا دوتن على إحاطتها القيمة. وقد استمعت كذلك بعناية للإفادة التي قدمتها السيدة كيتلين هوارث.

عبرت الجزائر في العديد من الاجتماعات عن عميق قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا وإزاء منطق المواجهة الذي لا يزال يملي تعامل الأطراف مع الوضع، والذي يلقي بتداعياته المأساوية على السكان المدنيين مع ما يترتب على ذلك من عواقب على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتظل الخسائر في أرواح المدنيين ومعاناة اللاجئين والمشردين داخليا وتدمير البنى التحتية المدنية، بما في ذلك منشآت الطاقة، مصدر قلق عميق. ولعل ما يزيد الأمر تعقيدا هو ارتفاع حدة التوتر وتواصل الأعمال القتالية على الأرض وكذا تفاقم ظاهرة الاستقطاب التي لم نزل نحذر من عواقبها الوخيمة على السلم والأمن الدوليين، فضلا عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وفي هذا الصدد تجدد الجزائر دعوتها لتكثيف الجهود الدبلوماسية لوضع حد للأزمة الإنسانية في أوكرانيا من دون تمييز في معالجة المعاناة الإنسانية.

كما تؤكد الجزائر على ضرورة وقف تصعيد الأعمال العدائية وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتدعو الجزائر الأطراف إلى التخلي عن منطق المواجهة وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار ومفاوضات شاملة وبناءة تسترشد بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات. كما نحث الأطراف على تركيز جهودها على إيجاد حل عادل ودائم للأزمة في أوكرانيا على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وشواغلها الأمنية المشروعة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة ليزا دوتن والمديرة كيتلين هوارث على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

في هذا الربيع، استهدفت روسيا محطات الطاقة ومحطات الكهرباء الفرعية ومرافق تخزين الغاز في جميع أنحاء أوكرانيا. وتدعو المملكة المتحدة إلى الوقف الفوري لتلك الحملة المدمرة ضد الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا. فملايين الأشخاص يواجهون أصلا انقطاع التيار الكهربائي والتدفئة وإمدادات المياه. وتلك الهجمات تزيد الحالة

الإنسانية المروعة سوءا. وينطبق ذلك بشكل خاص على المجتمعات في الخطوط الأمامية، حيث تعيق الهجمات وانعدام الكهرباء اتصالات الشركاء في مجال العمل الإنساني وتحركاتهم.

وقد شمل الهجوم الأخير، الذي وقع في 8 أيار/مايو، أكثر من 70 صاروخا وطائرة مسيرة. وأصيبت 14 محطة كهرباء على الأقل منذ آذار/مارس. وتظل الطائرات غير المأهولة الإيرانية الصنع تشكل أسلحة روسيا المفضلة في تلك الهجمات ضد المدنيين وبنيتهم التحتية.

وقد استهدفت روسيا البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ بداية الغزو واسع النطاق في عام 2022. وقبل ذلك، في عام 2015، عانى الآلاف من المستهلكين من انقطاع التيار الكهربائي عندما اخترقت روسيا شبكات الطاقة الأوكرانية. والآن يستمر ذلك النمط من العدوان الروسي، في محاولة لإرهاب المدنيين وعرقلة سبل العيش والأعمال، وفي نهاية المطاف، تحطيم عزم أوكرانيا. لكن الأوكرانيين لن يسمحوا لروسيا بتحقيق ذلك.

وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم 55 مليون دولار لصندوق دعم الطاقة الأوكراني التابع لمجتمع الطاقة، وأكثر من 214 مليون دولار من الدعم الإجمالي لقطاع الطاقة في أوكرانيا. ونحث المانحين على دعم ذلك الصندوق والنظر في التوفير السريع لمعدات الطاقة الجديدة أو المجددة والمساعدة في توفير منظومات دفاع جوي لحماية الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. معاً، سنساعد أوكرانيا على التحسن والتعافي وندافع عن البنية التحتية للطاقة. يمكن لبلد واحد أن ينهي هذا التدمير الأرعن والمعاناة على الفور. يهيب الاتحاد الأوروبي بروسيا مجدداً إنهاء عدوانها فوراً وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوتن على إحاطتها الرصينة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة هوارث على عرضها المدروس جيداً اليوم.

لقد انقضى أكثر من شهر على اجتماعنا الأخير بشأن الخسائر الإنسانية المدمرة للعدوان الروسي على أوكرانيا، بما في ذلك الطاقة والبنى التحتية الحيوية للبلد (انظر S/PV.9600). ولا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر. ولا تزال التقارير مستمرة عن ارتكاب القوات الروسية التعذيب والعنف الجنسي وتنفيذها عمليات نقل وترحيل قسرية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. تحققت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من مقتل أو إصابة ما لا يقل عن 604 مدنيين في أوكرانيا في شهر آذار/مارس وحده – بزيادة قدرها 20 في المائة عن شباط/فبراير. وكان 57 منهم على الأقل من الأطفال. تُرك ملايين الأشخاص بلا كهرباء بسبب هجمات روسيا المنسّقة على البنية التحتية للشبكة وتوليد الطاقة والبنية التحتية للغاز الطبيعي في أوكرانيا. تلك الهجمات الواسعة النطاق التي تضرب المدن والبنية التحتية الأوكرانية هي تصعيد واضح. وهي تهدد الخدمات الحيوية، بما في ذلك الكهرباء ومعالجة المياه والتدفئة. تعمل محطات توليد الطاقة في خاركيف بنسبة 20 في المائة من طاقتها بسبب الهجمات شبه اليومية، مما يجبر على إجلاء عشرات الآلاف من المدنيين.

سيعقد مجلس الأمن في الأسبوع المقبل جلسة أخرى تدعي خلالها روسيا أن الأسلحة الغربية هي المسؤولة عن إطالة أمد الحرب التي بدأتها. لا تحتاج روسيا سوى إلى النظر في المرآة لفهم سبب تقديم أكثر من 50 دولة دعماً حاسماً للقوات الأوكرانية. في الشهر الماضي، أعلنت الولايات المتحدة عن بليون دولار كمساعدة جديدة لأوكرانيا. تشمل تلك المساعدة القدرات التي تمس الحاجة إليها، مثل معدات الدفاع الجوي، للدفاع عن مواطني أوكرانيا من الهجمات الروسية التي لا ترحم. ومنذ شباط/فبراير 2022، قدمت الولايات المتحدة أيضاً ما يقرب من 2,9 بليون دولار من المساعدات الإنسانية لأوكرانيا والدول المجاورة. يشمل ذلك الدعم المنقذ للحياة لـ 3,4 مليون شخص لا يزالون نازحين داخلياً وحوالي 6,5 مليون لاجئ. سيساعد التمويل التكميلي المعتمد حديثاً في الإبقاء على الاستجابة الإنسانية وسط الهجمات المستمرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. تعزز الزيادة الأخيرة في الهجمات الروسية الحاجة إلى الدعم الإنساني العاجل للوصول إلى 14,6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ونحثّ المانحين على دعم الاستجابة الإنسانية من خلال الصندوق الإنساني لأوكرانيا أو شركاء آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تواصل منع المراقبين الدوليين والمنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأراضي الأوكرانية التي تحتلها، وكذلك إلى المرافق في روسيا التي يُحتجز فيها أسرى حرب ومدنيون أوكرانيون. ويجدر بنا أن نكرر أن روسيا تواصل شراء القذائف التسيارية وغيرها من الذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. استخدم الكرملين حق النقض، خوفاً من تزايد الأدلة ضده، ضد تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9591). وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تواصل الحصول على طائرات إيرانية مسيّرة والتي يتم استخدامها بلا هوادة ضد المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات، تم توثيق حصيلة العدوان الروسي على أوكرانيا وبحثها جيداً. لا يمكن لأي قدر من الأكاذيب والانحرافات أن يغطي على مجموعة الأدلة الهائلة. فستكون هناك مساءلة. ولكن ريثما يتحقق ذلك، فإن الطريق لإنهاء هذه الحرب والأزمة الإنسانية التي تسببت فيها واضح: يجب على روسيا وقف عدوانها والانسحاب الفوري والكامل من جميع الأراضي داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): فيما يبدو الآن أنه أصبح تقليداً، يجمعنا زملاؤنا الغربيون هنا مرة في الشهر لعقد اجتماعات بشأن أوكرانيا، والغرض الوحيد منها هو إظهار الدعم الثابت من الغرب مجتمعاً لنظام زيلينسكي الذي هو على وشك الانهيار الكامل. وقد تحولت هذه الجلسات إلى جلسات جماعية للتنويم المغناطيسي الذاتي تستهدف في المقام الأول الجمهور الغربي المحلي. بيد أننا لن نسمع كلمة حقيقة واحدة حول ما يحدث في أوكرانيا أو عن الأسباب الجذرية للأزمة الأوكرانية من زملائنا الغربيين. بدلاً من ذلك، يصطف رعاة نظام كييف، بمن فيهم الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من بلدان الاتحاد الأوروبي، كما فعلوا اليوم، لرواية قصص مثيرة للجزع عن الحالة في أوكرانيا ومحاولة خلق انطباع بمعاناة لا تطاق يتعرض لها السكان المدنيون نتيجة لأعمال روسيا.

هذا ليس أمراً يسهل القيام به، لأن ضربات القوات الجوية الفضائية الروسية على المنشآت العسكرية التابعة لنظام كييف هي ضربات عالية الدقة، والحياة في المدن الأوكرانية طبيعية بشكل عام، باستثناء مطاردة الرجال الأوكرانيين التي يقوم بها الديكتاتور الأوكراني من أجل تجنيدهم ضد إرادتهم وسوقهم إلى الخطوط الأمامية وقوداً للحرب. وسأعود إلى تلك المسألة في وقت لاحق من بياني. إن زملاءنا الغربيين في موقف لا يُحسدون عليه. وتبدو ادعاءاتهم غريبة على أقل تقدير في ضوء وفرة لقطات الفيديو للمنشآت المدنية المزعومة في أوكرانيا التي يتم تدميرها، بما في ذلك مخازن الحبوب والمستودعات البريدية والمخازن التي تُظهر بوضوح تفجير الذخيرة والوقود. كما أن من الصعب تفسير السبب في أن الضربات على الفنادق ومراكز الترفيه التي يفترض أنها سلمية تميل إلى أن يتبعها نشر مئات أوراق النعي على الإنترنت للأفراد العسكريين الأوكرانيين.

ويجب أيضا على العواصم الغربية أن تتعامى بشكل انتقائي عن الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية لأن هذا لا يتناسب مع الرواية الكاذبة التي تحاول دون جدوى فرضها على الجمهور. في تلك الرواية، لا يوجد مكان لانتهاكات حقوق الإنسان والآلاف من السجناء السياسيين في أوكرانيا أو لكراهية الروس أو للنزعة القومية، في حين أن تمجيد شركاء هتلر الذين كانوا مسؤولين عن مقتل مئات الآلاف من اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين خلال الحرب وتبييض صفحتهم يُنقض باستخدام حجة واحدة مفادها أن رئيس أوكرانيا يهودي.

ولو كان زملاؤنا الغربيون حريصين على أن ينقلوا إلى المجتمع الدولي ذرة من الحقيقة على الأقل بشأن ما يحدث في أوكرانيا لما ظلوا صامتين، بل لأدانوا الهجوم الإرهابي الجبان الأخير الذي ارتكبه نظام كييف قبل يومين. فهم يعلمون جيداً أن مدينة بيلغورود الروسية المسالمة تعرضت مرة أخرى في 12 أيار/مايو لهجوم صاروخي واسع النطاق. استخدمت ثلاثة أنواع من القذائف في الهجوم: منظومة (توتشكا – يو Tochka-U) للصواريخ التكتيكية، وراجمة الصواريخ (فيلخا Vilkha) ومنظومة (فامباير Vampire) التشيكية الصنع. في

الساعة 11/40، تسبب الهجوم الخامس في ذلك اليوم بانهيار جزء من مبنى سكني. وكانت الصواريخ قد أطلقت من اتجاه فولتشانسك، وبعبارة أخرى من الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا. أسفر الهجوم عن مقتل 15 مدنياً، وإصابة 17 شخصاً، بينهم رضيع عمره 6 أسابيع. واستمر قصف بيلغورود، للأسف، طوال اليوم، وكان لا بد من تعليق عملية الإنقاذ عدة مرات. ومساء الأحد، لقي ثلاثة أشخاص آخرون حتفهم. هذا مجرد مثال واحد على كيفية سعي النازيين الأوكرانيين، الذين يواجهون التقدم النشط للقوات الروسية على طول خط المواجهة بأكمله ويعانون من عدد متزايد من الهزائم في ساحة المعركة، إلى صب جام غضبهم على مواطني المدن الروسية المسالمة من خلال استهدافهم في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني.

بالطبع، نظام زيلينسكي هو المسؤول الأول عن كل تلك الجرائم. ومع ذلك، فإن البلدان الغربية تتحمل نفس القدر من اللوم تقريبا بالنظر إلى أن رعاة المجلس العسكري الحاكم في كييف يواصلون إمداده بأسلحة بعيدة المدى وتزويده بمعلومات استخباراتية وإرسال مدربيهم ومرتزقتهم إلى أوكرانيا على أمل وهمي يتمثل في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا وإضعاف بلدنا. وستتاح لنا الفرصة لأن نناقش بالتفصيل تلك الأفعال التدميرية لبلدان الناتو خلال جلسة ستُعقد بمبادرة منا في 20 أيار/مايو. ومن ثم، فلن نخوض في ذلك الآن.

سأقول فحسب إنهم بعد أن فقدوا الأمل في أن يحقق أتباعهم النتيجة المرجوة، بدأ رعاة نظام زيلينسكي الآن في منحه الإذن صراحة وعلنا بضرب أهداف سلمية بالأسلحة التي يمدونه بها. وعلى سبيل المثال، في أوائل أيار/مايو، أدلى وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون ببيان كاشف مفاده أن الأسلحة التي قدمتها لندن يمكن استخدامها لتنفيذ ضربات على الأراضي الروسية، بما في ذلك في مناطق خارج منطقة العملية العسكرية الخاصة. كما أكدت وزارة الخارجية اللاتفية أن أوكرانيا تلقت أسلحة من شركائها وأنهم أذنوا لها بضرب الأراضي الروسية.

وفي الوقت نفسه، تتجنب العواصم الغربية بشكل مخجل إدانة الأساليب الإرهابية الصارخة المشابهة لأساليب تنظيم داعش التي يستخدمها أتباعها في تدبير محاولات لاغتيال الصحفيين والناشطين على الأراضي الروسية. وفي آذار/مارس، وصل الأمر إلى حد تدبير هجوم إرهابي كبير صدر بأمر بتنفيذه حيث استهدفوا قاعة كروكوس سيتي هول بالقرب من موسكو. وعندما نضيف إلى ذلك تجاهلهم الطويل الأمد لقمع المنشقين والمعارضين لنظام كييف – مثل وفاة الصحفي الأمريكي غونزالو ليرا بينما كان محتجزا لدى أجهزة الأمن الأوكرانية – ليس من المستغرب أن يطرح مواطنو البلدان الغربية المزيد والمزيد من الأسئلة على سلطات دولهم وأن يرفضوا دعمها. وفي نهاية الأمر، فإنهم، بضلوعهم في جرائم نظام زيلينسكي، يدوسون على القيم ذاتها التي يصورونها على أنها الركائز الأساسية للعالم الديمقراطي.

لم تعد أوكرانيا الحالية تسعى إلى إخفاء جوهرها النازي الجديد المتحلل والمعادي للديمقراطية. وعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل، أبلغت كييف مجلس أوروبا بالقيود التي فرضتها على الحقوق والحريات الدستورية للأوكرانيين. بعبارة أخرى، قرر نظام زيلينسكي إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة الراسخة المتمثلة في قمع مواطنيه. ومن الصعب جدا إخفاء المعلومات حول المستويات المذهلة لانتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا لدرجة أن التقارير التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة في أواخر نيسان/أبريل تشير إلى حالات عديدة من التعذيب واضطهاد الكنيسة والاعتقالات التعسفية والقتل بدوافع سياسية. وبالتنفيس غن غضبهم بهذه الطريقة، عادة ما تلقي واشنطن ولندن وبروكسل باللوم على روسيا في كل شيء، متناسين في الوقت نفسه أن اضطهاد المنشقين وانتهاك حقوق الإنسان بدآ في أوكرانيا قبل فترة طويلة من العملية العسكرية الخاصة وأنهما بدآ، على الأقل، فور انقلاب "الميدان" المناهض للدستور قبل 10 سنوات.

يواجه سكان أوكرانيا اليوم مستوى جديدا نوعيا من انتهاك حقوقهم. ففي غضون أيام قليلة، في 18 أيار/مايو، سيصبح الرجال الأوكرانيون في سن التجنيد محرومين فعليا من حقوقهم. ومع دخول قانون جديد للتعبئة حيز النفاذ، سيجدون أنفسهم مخالفين للقانون. وسيفقدون السيطرة على ممتلكاتهم وأموالهم ولن يتمكنوا بعد الآن من

تجديد المستندات أو استلامها. ومع ذلك، وصل التهرب من التجنيد الإلزامي في أوكرانيا إلى مستويات قياسية. وهذا موضوع مزعج بشدة لزيلينسكي ورعاته لأنه، وفقا لنظرتهم العالمية، ينبغي للأوكرانيين أن يهبوا عن طيب خاطر للدفاع عن بلدهم. وفي الواقع، أصبح من المعروف أن 000 11 رجل في سن التجنيد فروا إلى رومانيا وحدها وتوفي 19 منهم في أثناء المحاولة. ومن أجل الفرار من البلد، يتخلى المجندون المحتملون عن سياراتهم على الحدود ويرتدون ملابس نسائية ويلجأون إلى جميع أنواع الحيل الماهرة لخداع حرس الحدود. وفي الوقت نفسه، لا يواجه سوى الفقراء والمحرومين خطر إرسالهم إلى الجبهة. أما الأثرياء، فإن بوسعهم، بالطبع، دفع رشاوى تمكنهم من الهرب. وعندما يتعلق الأمر بأبناء الأقوياء، فإن القصة مختلفة تماما. فهم موجودون في الخارج منذ فترة طويلة وينفقون الأموال التي سرقها آباؤهم، بما في ذلك المساعدات الغربية.

إن هذا هو ما يهتم به الأوكرانيون، وليس الكلمات النبيلة للرعاة الغربيين، الذين يهتمون فحسب بجعل الأوكرانيين يقاتلون. وعلى شبكات التواصل الاجتماعي الأوكرانية التي لم تصل إليها آلة زيلينسكي القمعية بعد، تثار أسئلة كانت تُعتبر في السابق مثيرة للفتنة بشكل متزايد وبصخب، وهي، ما الذي يقاتل الأوكرانيون من أجله ومن أجل من؟ هل من أجل زعيم كييف المتغطرس الفاسد وزمرته، الذين داسوا على دستورهم ويفقدون حتى الشرعية الرسمية في 21 مايو؟ هل يقاتلون من أجل المصلحة الجيوسياسية الغربية المتمثلة في إضعاف روسيا؟ يفهم الأوكرانيون العاديون بشكل أوضح على نحو مطرد أنه ليس لديهم مصالح في هذه الحرب، التي كانت الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها تهيئ البلد لها منذ عام 2014 على الأقل. هذا هو الحال بشكل خاص عندما يتلقون أخبارا حول كيفية تحسن الحياة في الأراضي المحررة من نظام كييف، حيث تمكن المواطنون الأوكرانيون السابقون أخيرا من ممارسة حقهم في التحدث بلغتهم الأصلية الروسية.

ختاما، أود أن أخاطب زملاءنا من البلدان النامية. ينبغي لهم أن يفكروا في كل تلك الاتجاهات، التي يمكن التأكد من صحتها بسهولة، في المرة القادمة التي يُطلب منهم فيها تأييد صيغ أو خطط معينة يروج لها التابع الأوكراني ورعاته الغربيون. فهذه الصيغ والخطط منفصلة عن الواقع لدرجة أن أي جلسات تُقترح فيها مناقشتها خلالها ستكون في أحسن الأحوال مضيعة للوقت. وفي أسوأ الأحوال، ستصبح البلدان النامية متواطئة في إطالة أمد معاناة نظام كييف على حساب عشرات – إن لم يكن مئات – الآلاف من الأوكرانيين العاديين الذين يُلقى بهم، بلا طائل، في مفرمة اللحم ضد إرادتهم وضد مصالح بلدهم. والطريقة الوحيدة لوقف ذلك هي إرسال زيلينسكي وزمرته وحكومة "الميدان" بأكملها إلى مزبلة التاريخ، وهي المكان الجدير بهم. وهذا هو بالضبط ما نسعى إلى تحقيقه الآن.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المديرة دوتن على إحاطتها والسيدة هوارث على إسهامها. واسمحوا لي أن أدلي ببضع نقاط بالنيابة عن وفد بلدي.

أولا، كما ذكر المنسق المقيم دينيس براون مؤخرا، لا توجد صباحات هادئة في أوكرانيا. فمنذ المرة السابقة التي اجتمعنا فيها بشأن هذا الملف، في أوائل نيسان/أبريل (انظر S/PV.9600)، سُجل أكثر من 000 1 هجوم بالطائرات المسيرة والقذائف في جميع أنحاء أوكرانيا. وتضررت مدن مثل خاركيف وأوديسا بشكل خاص. وقد أجبر آلاف الأشخاص مرة أخرى على الفرار مع تدمير منازلهم، ليجدوا أنفسهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويستمر القصف الجوي للبنية التحتية المدنية الحيوية بلا هوادة – حيث أفادت التقارير أن 140 منشأة تعليمية تضررت أو دمرت في هجمات في جميع أنحاء البلد في عام 2024 وحده. وبموازاة ذلك، أفادت اليونيسف بأن معدل وفيات الأطفال ارتفع بنسبة 40 في المائة تقريبا في الربع الأول من عام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ثانيا، فيما يتعلق باستخدام روسيا للذخائر العنقودية، وفقا لآخر التقارير، استخدمت روسيا الذخائر العنقودية في قصفها لأوديسا في أواخر نيسان/أبريل. واستخدام هذه الأسلحة في منطقة مكتظة بالسكان يتعارض مع جميع قواعد القانون الدولي الإنساني. وفي إحدى

الحالات، أفيد بأن ذخائر صغيرة تناثرت في منطقة يبلغ نصف قطرها 1,5 كيلومتر، مما سيشكل تهديدا للسكان المدنيين لسنوات قادمة. وسلوفينيا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، تدين استخدام تلك الأسلحة العشوائية بأشد العبارات الممكنة.

ثالثا، فيما يتعلق بالهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة، فقد انقطع التيار الكهربائي عن ملايين الأوكرانيين الشهر الماضي نتيجة القصف الروسي للبنية التحتية للطاقة الأوكرانية. تضرر قطاع الطاقة في البلد بشكل خاص الأسبوع الماضي عندما لحقت أضرار بثلاث محطات حرارية لتوليد الكهرباء.

تفوق شدة الهجمات الأخيرة ضد البنية التحتية الحيوية للطاقة الهجمات خلال شتاء 2022-23. أود أن أذكر بمذكرتي الاعتقال اللتين أصدرتهما المحكمة الجنائية الدولية ضد قائدين روسيين يزعم أنهما مسؤولان عن جرائم حرب تتمثل في توجيه هجمات ضد أعيان مدنية وأفعال لاإنسانية، بما في ذلك حملة الضربات ضد البنية التحتية للطاقة التي نفذت في تلك الفترة.

تسعى هذه الهجمات إلى إضعاف الاقتصاد الأوكراني ومن الواضح أنها ليست موجهة ضد أهداف عسكرية. إنها انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتوقف الآن.

لقد عانى المدنيون الأوكرانيون لفترة طويلة جدا. إنهم والمنطقة الأوسع بحاجة إلى آفاق ملموسة للسلام. ندعو روسيا إلى وقف أعمالها التخريبية ومنح السلام فرصة.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة. كما أشكر السيدة ليزا دوتن على إحاطتها. ونعرب عن تقديرنا لإسهام السيدة كيتلين هوارث. وأرحب بحضور ممثل أوكرانيا ومشاركته في هذه الجلسة.

أسفر عامان من النزاع في أوكرانيا عن مقتل مدنيين وإلحاق أضرار واسعة النطاق وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة، مما أدى إلى أزمة إنسانية مروعة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا، التي تتفاقم بشكل خاص بسبب الهجمات على البنية التحتية الحيوية للطاقة. تشير التقارير الواردة من أوكرانيا مؤخرا في 8 أيار/مايو إلى توجيه ضربات كبيرة ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وأفيد بأن الهجمات ألحقت أضرارا جسيمة بثلاث محطات حرارية لتوليد الكهرباء، وأربع محطات كهرمائية لتوليد الكهرباء، و 17 محطة فرعية رئيسية ذات جهد عالي، ومرفق لتخزين الغاز في منطقة لفيف.

وتشير التقارير أيضا إلى أن الهجمات أعاقت بشدة قدرة أوكرانيا على الطاقة. تم تدمير أو إتلاف أكثر من 800 مرفق تدفئة مركزي، وفقد ما يصل إلى 8 جيجاوات من قدرة توليد الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال 412 مستوطنة غير متصلة بالإنترنت، ويستمر انقطاع التيار الكهربائي كل ساعة للمستهلكين المنزليين والصناعيين في منطقتي خاركيف وكريفي ريه، دنيبروبتروفسك. وبشكل عام، تشير التقديرات إلى أن 50 في المائة من مرافق توليد الطاقة في أوكرانيا قبل النزاع غير متصلة بالإنترنت، وستكون هناك حاجة إلى ما يقدر بنحو بليون دولار لإصلاحها.

ويساورنا القلق من أن الهجمات على البنية التحتية للطاقة قد أدت إلى اضطرابات كبيرة في إمدادات الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والغاز، للمرافق الطبية والمدارس والصناعات التحويلية وأماكن العمل لقطاع كبير من السكان. ويتمثل التأثير على توفير الخدمات الأساسية في إبطاء مستويات الإنتاج وانخفاض النشاط الاقتصادي. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التأثير على مرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك تلك التي تحتوي على حاضنات وغيرها من الأجهزة المنقذة للحياة، التي اضطرت في بعض الحالات إلى اللجوء إلى استخدام البطاريات التي نفدت قبل عودة التيار الكهربائي، مما عرض حياة الكثيرين للخطر.

وبالنظر إلى الظروف الحالية والأثر المدمر للنزاع في أوكرانيا وأجزاء من الاتحاد الروسي على السكان المدنيين، ندعو الأطراف المشاركة في النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في

ذلك القانون الدولي الإنساني، لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مرافق الطاقة.

وإذ نعترف بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة العواقب الإنسانية للنزاع، فإننا نشدد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود دولية أكثر تنسيقا لمعالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. يجب تقديم الدعم الكامل للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة لأوكرانيا لعام 2024 من أجل ضمان رفاه وحماية المدنيين المتضررين من النزاع.

وأود أن أختتم كلمتي بحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق توليد الطاقة والغاز، من أجل الحيلولة دون إلحاق المزيد من الضرر وضمان استعادة الخدمات الأساسية لرفاه المدنيين واستقرارهم.

ونكرر دعوتنا إلى اتخاذ خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال القتالية، وإلى أطراف النزاع للمشاركة البناءة بحسن نية في إيجاد حل سياسي ودبلوماسي يعترف بالشواغل المشروعة للجميع. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المديرة دوتن والسيدة هوارث على إحاطتيهما.

كما سمعنا للتو، فإن حصيلة القتلى والدمار تتزايد يوما بعد يوم. قتل ما لا يقل عن 800 10 مدني، بينهم 600 طفل، وجرح أكثر من 000 20 مدني. بالإضافة إلى ذلك، تقدر خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا أن 14,6 مليون شخص في جميع أنحاء أوكرانيا بحاجة إلى المساعدة. ولا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم وصول المساعدات الإنسانية، ونحث روسيا على السماح بالوصول الآمن وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق وتيسيره، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إن الهجمات الروسية العشوائية تزيد من تفاقم الوضع الإنساني المتردي في أوكرانيا، حيث يحتاج أكثر من 14 مليون شخص إلى المساعدة.

ويجب ألا ننسى أيضا أن العواقب الإنسانية لحرب روسيا تتجاوز أوكرانيا. لقد استخدمت روسيا الغذاء كسلاح وقوضت الأمن الغذائي العالمي من خلال إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وكذلك من خلال قصف مرافق تخزين وتصدير الحبوب في أوكرانيا. وستواصل مالطة دعم ممرات التضامن التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن جميع الجهود الرامية إلى معالجة العواقب الإنسانية للعدوان الروسي.

لا يمر أسبوع واحد بدون أن تدمر الضربات الجوية حياة الآلاف من الأوكرانيين. نحن ندين مرة أخرى، بأشد العبارات الممكنة، الهجمات الجوية الروسية المستمرة على المدن والبنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا. في الأسبوع الماضي فقط، نفذت روسيا واحدة من أكبر الهجمات الجوية ضد منشآت توليد ونقل الكهرباء الأوكرانية في عدة مناطق. ويشمل هذا الاتجاه المميت الهجمات اليومية بالطائرات بدون طيار والقذائف والصواريخ والمدفعية في مناطق خاركيف وأوديسا وخيرسون ودنيبروبتروفسك ودونيتسك.

إن هذه الهجمات مثال آخر على استخفاف روسيا بالحياة البشرية، لأنها عطلت الخدمات الحيوية، مثل الكهرباء والتدفئة والمياه والغاز وغيرها من الخدمات الأساسية لمئات الآلاف من المدنيين. وحتى اليوم، تم تدمير أو إلحاق أضرار بأكثر من 800 مرفق للإمداد بالتدفئة، وتسببت الهجمات في إلحاق أضرار تزيد قيمتها عن بليون دولار بقطاع الطاقة. وتعرب مالطة عن قلقها إزاء العواقب الإنسانية التي قد يسببها ذلك، بالنظر إلى التقارير التي تفيد بأن الاضطرابات الأخيرة في إمدادات الطاقة ستستمر لعدة أشهر، بسبب نطاق الضرر الواسع النطاق.

كما أن الهجمات المستمرة على المدارس والمرافق الطبية لها عواقب بعيدة المدى، مما يجعل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم أكثر صعوبة ويؤثر على الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024 وحدها، وقع أكثر من 70 هجوما على مقدمي الرعاية الصحية والإمدادات والمرافق والمستودعات والنقل في أوكرانيا. وهذا غير مقبول.

ويرتبط تأثير الحرب أيضا بمخاطر على الصحة العقلية وحدوث صدمات نفسية لملايين الأوكرانيين. فقد عانى الأطفال من فقدان أفراد أسرهم ومنازلهم ومدارسهم. ويمكن أن تستمر هذه الندوب مدى الحياة. وعلاوة على ذلك، ازدادت مخاطر العنف الجنساني في حين أن أضعف الفئات، غالبا من النساء والفتيان والفتيات وكبار السن، تواجه أكبر التحديات.

منذ أكثر من عامين، نشهد معاناة وخسارة غير مسبوقين لأوكرانيا وشعبها. إن الحرب العدوانية الروسية إهانة للمبادئ التي بنيت عليها الأمم المتحدة، كما أنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الهجمات الروسية تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان انتهاكا سافرا.

ويجب محاسبة الاتحاد الروسي على الأضرار التي سببتها هذه الحرب العبثية وعلى جميع الجرائم الخطيرة الأخرى المرتكبة. ونعرب عن دعمنا الكامل لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، وللعمل المهم الذي يضطلع به سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم هو أن تسحب روسيا، من دون شروط وبالكامل، جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة دوتن، المديرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة كيتلين هوارث، مديرة فريق مرصد النزاعات التابع لمختبر البحوث الإنسانية في جامعة ييل، على إحاطتيهما. ويسرنا أن يسمع المجلس صوت الأوساط العلمية.

في أوكرانيا، تؤكد الوقائع استمرار الهجمات المكثفة على السكان المدنيين والبنية التحتية. وتدين سويسرا كل هذه الهجمات التي قتلت وجرحت مدنيين في مناطق مأهولة بالسكان. وفي الأسبوع الماضي وحده، أصيب عدة أطفال ولحقت أضرار بمرافق تربوية وبأحد المستشفيات.

وبينما تكافح أوكرانيا من أجل مستقبلها، يجب حماية جميع من يستطيعون بناء هذا المستقبل، بدءاً بالأطفال. أولاً، يجب ألا يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافا أبدا. وندعو من جديد جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وقد لاحظنا زيادة في الهجمات على البنية التحتية الحيوية للطاقة. وإجمالاً، شهدت تسع مناطق في جميع أنحاء أوكرانيا، بما فيها مناطق بعيدة عن جبهة القتال، انقطاعات في إمدادات الكهرباء على مدار الأسبوع الماضي. ولا تزال الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية وحولها تبعث على القلق. ويجب احترام المبادئ الخمسة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع الظروف لمنع وقوع حادث في هذه المحطة للطاقة النووية.

إن الهجمات المستمرة تؤثر على جميع جوانب الحياة. وحُرمت ملايين المنازل من الكهرباء والتدفئة وإمدادات مياه بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وتدل التطورات المثيرة للقلق في مقاطعة خاركيف على الأثر الإنساني الناجم عن تكثيف الأعمال العدائية.

فلنتخيل للحظة واحدة ما يعنيه أن يعيش المرء حياته اليومية في أوكرانيا اليوم. إن العمال الذين يتنقلون إلى العمل بواسطة القطار يعرضون حياتهم للخطر بسبب الهجمات على مرافق السكك الحديدية، كما حدث بشكل خاص في دنيبروبتروفسك وخاركيف ودونيتسك وتشيركاسي. ويُحرم الطلاب الذين يعتمدون على التعلم الإلكتروني من الحصول على التعليم بسبب انقطاع التيار الكهربائي. ويخاطر العاملون في المجال الإنساني بسلامتهم لتقديم المساعدة الأساسية في ظروف صعبة.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب عدم مهاجمة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أبدا ويجب احترام مهمتها وحمايتها.

وتكرر سويسرا التأكيد أنه يجب على روسيا وضع حد لعدوانها العسكري على أوكرانيا. ولا نزال مصممين على بذل كل ما في وسعنا للإسهام في إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا، وفقا لميثاق الأمم

المتحدة. وبهذه الروح، ستنظم سويسرا أول مؤتمر قمة رفيع المستوى للسلام في أوكرانيا يومي 15 و 16 حزيران/يونيه.

إنا ندرك أن الطريق إلى بدء عملية سلام حقيقية سيكون طويلا. ولكن سويسرا مقتنعة بأن إنشاء منبر للمناقشات الرفيعة المستوى يمثل خطوة مهمة إلى الأمام. ونأمل أن نتمكن من التعويل على مشاركة جميع مناطق العالم للتوصل إلى تفاهم بشأن ما تتطلبه عملية سلام ممكنة ولكي نحدد معا خريطة طريق بشأن كيفية إشراك الجانبين في عملية سلام في المستقبل.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن والسيدة هوارث على إحاطتيهما الثاقبتين وحسنتي التوقيت.

من المؤسف للغاية أن روسيا صعدت هجماتها غير المبررة على أوكرانيا في الأشهر الأخيرة ووسعت الجبهة إلى الحدود الشمالية الشرقية لأوكرانيا بالقرب من خاركيف خلال الأسبوع الماضي على الرغم من إدانات المجتمع الدولي. وعلى خلفية استمرار الغزو الروسي الشامل منذ أكثر من عامين، نشهد تآكل مبادئنا المشتركة التي تهدف إلى إنقاذ الناس من ويلات الحرب. إن وحشية الحرب في أوكرانيا لا تتجلى في سقوط أكثر من 10 000 ضحية مدنية فحسب، ولكن أيضا في تداعيات الحرب التي يتردد صداها في الأمن الغذائي العالمي والأمان النووي الإقليمي والدمار الهائل للبنية التحتية.

فخلال الأشهر الأخيرة، إضافة إلى مهاجمة المستشفيات والمدارس، استهدفت روسيا أيضا البنية التحتية للطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك محطات الطاقة الحرارية والكهرمائية وتخزين الغاز، كما ذكرت السيدة دوتن ببلاغة اليوم. ووفقا لتقرير إعلامي صدر مؤخرا، لحقت أضرار بنسبة 80 في المائة من محطات الطاقة الحرارية الكهربائية في أوكرانيا وانخفض توليد الطاقة في أوكرانيا بنسبة 30 في المائة نتيجة للهجمات الروسية. ويبدو أن هذا الأسلوب يهدف إلى شل الوظائف الأساسية لأوكرانيا وإضعاف معنويات الشعب الأوكراني وقدرته على الكفاح ضد المعتدي. وهذه الأعمال غير مقبولة لأن استهداف البنية التحتية المدنية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، خاصة عندما تكون لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. واليوم، تكتسي البنية التحتية الحيوية للطاقة أهمية في حياة الناس اليومية أكبر بكثير مما كانت عليه قبل عقود عندما وُضعت القوانين الإنسانية الدولية وطُورت. ولذلك، فإنها تستحق حماية خاصة من جانب الأطراف المتحاربة.

وإضافة إلى إعاقة حصول ملايين الأوكرانيين على الكهرباء في الأجل القصير، يخلف تدمير البنية التحتية للطاقة آثارا طويلة الأمد على الحالة الإنسانية في أوكرانيا. والتقرير الأخير اللجنة الدولية للصليب الأحمر يسلط الضوء على التداعيات المتتالية التي يؤدي فيها تدمير البنية التحتية للطاقة إلى تعطيل الخدمات الأساسية الأخرى، مثل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. كما أن الافتقار إلى المياه المأمونة والصرف الصحي والكهرباء يمكن أن يعطل التشغيل المطلوب للمستشفيات واستمرارية إنتاج الأغذية وتوزيعها، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والموت والنزوح، وهو الأمر الذي يضر بالنساء والأطفال بشكل غير متناسب. وغني عن القول إن الزيادة الحادة في الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن انهيار البنية التحتية الحيوية للطاقة ستزيد من صعوبة العمليات الإنسانية الفعالة والمنسقة في الميدان. كما أن عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية سيزيد من صعوبة التعافي وإعادة الإعمار هناك على المدى الطويل.

وكما سبق التأكيد عليه مرارا في الجلسات السابقة، يشدد وفد بلدي مرة أخرى على أن جميع الأحداث المدمرة والمعاناة الإنسانية التي تحدث في أوكرانيا هي نتيجة للغزو الروسي غير القانوني. ويجب أن ينتهي ذلك الآن لإنقاذ الأرواح واستعادة الإنسانية.

وستواصل جمهورية كوريا الوقوف إلى جانب أبناء شعب أوكرانيا وتقديم المساعدة الحيوية في مجالات الأمن والمعونة الإنسانية وإعادة الإعمار إلى أن يحققوا سلاما عادلا ودائما ورخاء مستداما على أرضهم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على بيانيهما.

مع استمرار الأزمة الأوكرانية، تصاعدت مؤخرا الاشتباكات البرية والهجمات المروعة المتقطعة، الأمر الذي أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح وكان له تأثير إنساني خطير. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. وبالنظر إلى القتال الذي طال أمده في أوكرانيا والحالة الإنسانية المتردية بشكل متزايد هناك، دعت الصين مرارا وتكرارا طرفي النزاع إلى التحلي بالعقلانية وممارسة ضبط النفس والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني والامتناع عن مهاجمة المدنيين أو البنية التحتية المدنية. وكلما طال أمد الأزمة الأوكرانية، تعاظمت المخاطر والتحديات وزاد الضرر الذي قد تلحقه بأوروبا والعالم بأسره. ويتشاطر المجتمع الدولي تطلعا مشتركا لوقف إطلاق النار سريعا واستعادة السلام ونزع فتيل الأزمة وبناء إطار أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام.

إن الصين ليست صانعة الأزمة الأوكرانية وليست طرفا فيها. وما فتئنا طوال الوقت ننادي بإحلال السلام ونعمل على تشجيع المحادثات ونؤدي دوراً بنّاءً في الدفع من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. وفي بداية القتال، تحدث الرئيس شي جين بينغ مع زعيمي روسيا وأوكرانيا عبر الهاتف، داعيا الجانبين إلى وقف القتال في أقرب وقت ممكن وحل خلافاتهما بالطرق الدبلوماسية والمفاوضات وتسوية النزاع سلميا. وفي وقت لاحق، وعلى أساس مناقشات متعمقة مع جميع الأطراف ومع المراعاة التامة لآرائها، اقترحت الصين الأولويات الأربع لحل الأزمة الأوكرانية سياسيا: يجب احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية ويجب التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد ويجب دعم جميع الجهود التي تفضي إلى حل الأزمة سلميا.

وخلال زيارته الأخيرة إلى فرنسا وصربيا وهنغاريا، أجرى الرئيس شي جين بينغ تبادلا معمقا لوجهات النظر مع القادة الأوروبيين حول الأزمة الأوكرانية. وأشار إلى أنه يتعين على الصين وأوروبا العمل معا لمنع امتداد القتال وتصعيده وتهيئة الظروف لمحادثات السلام وحماية أمن الطاقة والغذاء الدوليين واستقرار سلاسل الإمداد الصناعية العالمية. وخلال زيارة الرئيس شي إلى فرنسا، اتفقت الصين وفرنسا أيضا على اغتنام فرصة دورة الألعاب الأولمبية في باريس للدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم خلال الألعاب.

وعلى مدى أكثر من عامين، يواصل الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني بالشؤون الأوروبية الآسيوية اتصالاته مع ممثلي الاتحاد الروسي وأوكرانيا والبلدان الأوروبية ذات الصلة بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية ويجري مناقشات متعمقة مع جميع الأطراف وينقل رسائل تشجع على وقف الأعمال العدائية. واختتم الممثل الخاص لتوه جولته الثالثة من الدبلوماسية المكوكية في تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، من بين دول أخرى. وفي سياق كل تلك الجهود الدبلوماسية والاجتماعات والمحادثات، كانت رسالة الصين واقتراحها متسقين ويمكن تلخيصهما في الدعوة إلى السلام وتشجيع المحادثات وإيجاد تسوية سياسية.

لقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً أنه في نهاية المطاف، لا يمكن حل النزاعات إلا من خلال المفاوضات ولا يمكن للوسائل العسكرية أن تجلب السلام الدائم. والأزمة الأوكرانية ليست استثناء. وتدعو الصين أطراف النزاع إلى استئناف الحوار والاتصالات على الفور من أجل تخفيف حدة التوتر بشكل مشترك، وتدعو المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية في وقت مبكر. وستظل الصين متمسكة بموقفها الموضوعي والمحايد وستواصل اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية وستبذل جهودًا دؤوبة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

أشكر السيدة ليزا دوتن والسيدة كيتلين هوارث على أفكارهما. وأرحب أيضا بممثلي إستونيا وألمانيا وأوكرانيا وبولندا والدانمرك، فضلا عن رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

أسفرت الحرب في أوكرانيا عن أزمة لاجئين حادة وسقوط العديد من الضحايا وعن إلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية ونزوح قسري للمدنيين، فضلا عن آثار طويلة الأمد. والجهود الدولية حاسمة

لتخفيف المعاناة ومعالجة الكارثة الإنسانية. ويشكل النزاع تهديدًا خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء هذه الحالة. ومن المؤسف أن آفاق التوصل إلى حل مقبول للطرفين لا تزال بعيدة المنال لأن طرفي النزاع يؤمنان إيمانًا راسخًا بالمنطق العسكري ومنطق المحصلة الصفرية على حساب النهج التعاوني. ولم يعد بالإمكان تجاهل النداءات المتكررة والمتسقة من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فبحلول نهاية عام 2024، سيحتاج ما يقرب من 300 مليون شخص في أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية والحماية، الأمر الذي سيتطلب ما يقرب من 46,4 بليون دولار. إن النزاعات هي المحرك الرئيسي للمشهد الإنساني العالمي الهش. وتضيف المأساة الإنسانية في أوكرانيا ضغطا هائلا على ذلك السياق العالمي الرهيب. وبينما نفكر في هذا الواقع القاتم، يجب علينا أن نفكر في تعزيز السلام والحوار والتفاهم من خلال الدبلوماسية أو المساعدات أو الجهود الشعبية. وكل خطوة نحو تسوية النزاع مهمة. وفي ذلك الصدد، نود أن نكرر، مرة أخرى، موقفنا المؤلف من أربع نقاط.

أولا، يتحمل المدنيون وطأة النزاع. وتكتسي حمايتهم أهمية قصوى بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف ضمان سلامتهم والتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد وتتمسك بصرامة بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف أن تيسر وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال الإغاثة إلى المدنيين المحتاجين على نحو كامل وآمن وسريع ودون عوائق.

أخيراً، إن إنهاء هذا النزاع هو السبيل الوحيد لمعالجة عواقبه الإنسانية.

إزاء تلك الخلفية، تدعو موزامبيق إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ومستدام بين البلدين. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): كنت سأعترف بحضور مبعوث الدكتاتور بوتين لو لم يكن قد انتزع نفسه من المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي بجبن، تاركا وراءه فريق الناشئين المتبقي. ومن المؤكد أنه لم يفشل في تنويم الأعضاء الأوروبيين في المجلس مغناطيسيا فحسب، بل إنه فشل في ذلك أيضا مع أعضاء المجلس المسؤولين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أنني أعرب عن تعاطفي مع المترجمين الشفويين التابعين للأمم المتحدة.

وأشكر السيدة دوتن والسيدة هوارث على إحاطتيهما.

في 10 أيار/مايو، شن الجيش الروسي هجومًا جديدًا استهدف منطقة خاركيف الشمالية انطلاقا من الأراضي الروسية. والهدف المباشر هو بلدةَ فوفتشانسك التي تواجه، هي والمستوطنات المجاورة، قصفًا مدفعيًا لا هوادة فيه وغارات جوية واستخدام قنابل جوية موجهة. ولا تزال القوات الأوكرانية صامدة حتى الآن على الجبهة وتمنع القوات الروسية من التقدم إلى خاركيف، ثاني أكبر المدن الأوكرانية وأحد الأهداف الرئيسية للهجمات الصاروخية والغارات الجوية الروسية الشرسة على مدار الأشهر الماضية. وتجري معارك دفاعية عنيفة في المنطقة الحدودية في شمال منطقة خاركيف.

وتظل الحالة خطيرة للغاية بالنسبة للمدنيين المحليين. وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، أدت الهجمات الروسية في منطقة خاركيف خلال الأيام القليلة الماضية إلى مقتل وإصابة مدنيين، بمن فيهم أطفال. وتسهم تلك الخسائر في العدد الإجمالي البالغ 993 1 طفلا قتلوا أو جرحوا منذ أن بدأت روسيا غزوها. وهذا الرقم، كما ذكرت اليونيسف أمس، هو الرقم الذي تمكنت الأمم المتحدة من تأكيده، غير أن العدد الفعلي لم يُتَحَقَّق منه بعد.

وقد بدأت السلطات الأوكرانية بسرعة عمليات إجلاء المدنيين من المناطق التي استهدفتها الهجمات الروسية إلى مواقع أكثر أمانا. وتم إجلاء ما يقرب من 000 6 من السكان منذ بدء الهجمات، ولا تزال العملية مستمرة. وتصر القوات الروسية على تسوية البلدات الأوكرانية بالأرض من دون اعتبار لمعاناة السكان المحليين، حيث أصبحت فوفتشانسك الضحية الأخيرة، على غرار باخموت أو مارينكا.

ويتم كل ذلك من قبل البلد الذي نصب نفسه في المقعد السوفياتي عضوا دائما في مجلس الأمن – وهو مقعد تقع عليه مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. في الواقع، لا يهتم الكرملين حتى بسلامة سكانه. ويقف تدمير مبنى سكني متعدد الطوابق في بيلغورود يوم الأحد مثالا آخر على تجاهل بوتين لمواطني روسيا.

وغني عن القول أن روسيا لن تسمح بوجود خبراء دوليين مستقلين في الموقع. وبدلا من ذلك، سمعنا مزاعم دعائية فورية ضد أوكرانيا. ولكن كون أن السلطات المحلية ووزارة الدفاع الروسية أصدرتا نسختين مختلفتين يشي بالكثير. وإذ أن مبعوث بوتين قرر التمسك بنسخة وزارة الدفاع الروسية، أود أن أذكره بتصريحه المثير للسخرية:

> "... الصواريخ الأوكرانية المضادة للطائرات، التي تخطئ أهدافها أو تحيد عن مسارها، تضرب المباني السكنية والأعيان المدنية. ويحدث الضرر أيضا بسبب سقوط الحطام في المناطق السكنية حصرا لوجود منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية هناك." (S/PV.9523، الصفحة 12)

ويمكنه الآن أن يقتبس ذلك البيان من وزير دفاعه الجديد، بالرجوع إلى نسخة وزارة الدفاع الروسية.

ومع ذلك، لفت الخبراء الانتباه إلى تشابه الدمار مع عواقب انفجار قنبلة جوية موقوتة. في الآونة الأخيرة، أصبحت التقارير عن عمليات إسقاط غير مصرح بها لتلك القنابل الجوية من الطائرات الروسية فوق أراضي منطقة بيلغورود أمرا روتينيا. وقد وقعت بالفعل عدة حوادث في أيار/مايو. فعلى سبيل المثال، ألقت طائرة روسية في 4 أيار/مايو قنبلة تزن 500 كيلوغرام على بيلغورود، ملحقة أضرارا ب 30 منزلا خاصا. وفي 12 أيار/مايو، سقطت قنبلة مماثلة على أراضي قرية رازومنوي – 54 في منطقة بيلغورود. ووفقا لتقارير من مصادر روسية على الإنترنت، كان هناك 33 حادثا من هذا القبيل مع إسقاط غير مصرح به في المناطق الحدودية الروسية والمناطق الأوكرانية المحتلة منذ مارس. وبالنظر إلى هذه الأرقام، فقد كانت مسألة وقت فقط قبل حدوث هذا الدمار في بيلغورود.

ويشكل المزيد من التصعيد المتعمد من قبل روسيا دليلا آخر على مدى بعدنا عن هدفنا المتمثل في "عدم تكرار ذلك أبدا" – وهو الشعار الرئيسي لذكرى الانتصار على النازية، التي احتفل بها العالم الأسبوع الماضي. إن فظائع الحرب مرة أخرى حقيقة واقعة بالنسبة للأوكرانيين. ففي 8 أيار/مايو، استيقظوا على صفارات الإنذار والانفجارات. وفي ذلك اليوم، هاجم 55 صاروخا و 21 طائرة مسيرة منشآت الطاقة والبنية التحتية الحيوية الأخرى في سبع مناطق أوكرانية، من الغرب إلى الشرق. وفي اليوم التالي، تعرضت أوكرانيا مرة أخرى لهجمات روسية جديدة ضد منشآت توليد الطاقة. ومنذ نهاية شباط/فبراير، نفذت روسيا 388 ضربة على 131 منشأة للبنية التحتية للطاقة – محطات الطاقة المائية والحرارية والسدود وأنظمة النقل. وقد دمرت تلك الضربات تقريبا كل توليد الطاقة الحرارية في أوكرانيا. وفي 27 نيسان/أبريل وحده، تضررت أربع محطات لتوليد الطاقة الحرارية. وفي 8 أيار/مايو، هاجمت روسيا محطتين أخريين لتوليد الطاقة الكهرمائية ولم تعودا تعملان. وكل ذلك قام به بلد أطلق على نفسه اسم صديق ميثاق الأمم المتحدة.

لقد هزم العالم النازيين قبل 79 عاما، لكن تناسخهم الحديث لا يزال يقتل ويدمر ويهدد. ومثله مثل هتلر، اعتاد بوتين على تقطيع شرائح من أراضي الدول المجاورة كتقطيع السلامي. فبعد اختبار رد فعل العالم، توصل إلى استنتاج مماثل للاستنتاج الذي توصل إليه هتلر قبل أيلول/سبتمبر 1939، ومضى قدما على نطاق واسع في شباط/فبراير 2022. ويشي بالكثير أن ما يسمى بقائمة الدول غير الصديقة

التي وضعتها موسكو تتوافق إلى حد كبير مع قائمة دول التحالف المناهض لهتلر. والذين هزموا النازية هم أعداء لروسيا الحديثة، والآن تهدد موسكو تلك الدول بالتلويح باستخدام الأسلحة النووية وجعلها موضوعا لهجمات لفظية بغيضة.

وعلى النقيض من عام 1939، تدرك أوروبا اليوم تماما التهديد الذي تشكله روسيا. وأوكرانيا هي الآن الدولة الوحيدة في العالم التي تتعرض للهجوم بالقذائف التسيارية والقذائف الانسيابية بشكل شبه يومي. وفي نيسان/أبريل وحده، أطلقت القوات الروسية أكثر من 300 صاروخ ونحو 300 مسيرة شاهد وأكثر من 200 3 قنبلة جوية موقوتة. وفي 1 أيار/مايو، أصابت ضربات صاروخية أوديسا وزولوشيف في منطقة خاركيف، مسفرة عن مقتل شخصين وإصابة 19 آخرين، بينما ألحقت أضرارا بالبنية التحتية المدنية. وخلفت هجمات أخرى وقعت في 3 أيار/مايو وعيد الفصح الأرثوذكسي في 5 أيار/مايو في خاركيف المزيد من الضحايا، حيث سجل ما مجموعه 380 حادث قصف في الأسبوع الأول من أيار/مايو وحده. واستهدفت القوات الروسية اليوم مبنى سكنيا متعدد الطوابق في قلب خاركيف، مسفرة عن إصابة ما لا يقل عن 16 شخصا، من بينهم ثلاثة أطفال. ولا تنسوا أن كل ذلك يفعله بلد أعلن نفسه المكافح الرئيسي ضد النازية في الأمم المتحدة.

ولا تزال حالة السكان المحليين في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا تثير القلق. إن جيش الاحتلال الروسي مليء بالقتلة المدانين، حيث تستمر ممارسة تجنيد السجناء الروس مقابل العفو. وبعض الحالات صادمة حتى بالنسبة للروس الموالين لنظام بوتين. فعلى سبيل المثال، عثرت وسائل الإعلام الروسية مؤخرا على قاتلين سيئي السمعة في الجيش الروسي – آكلي لحوم البشر ديمتري ماليشيف، الذي قتل عدة أشخاص وأكل قلب أحدهم، والمجنون ألكسندر ماسلينيكوف، الذي قتل وقطع امرأتين. ويبدو أن هذه المهارات الخاصة مطلوبة حاليا في الجيش الروسي. لذلك، بدلا من أن يقضيا عقوبة سجن طويلة، جُنِّدَا من زنازين السجن إلى الجيش الروسي وأرسلا إلى أوكرانيا لقتل الأوكرانيين. وكما يتبع من خطاب بوتين في 9 أيار/مايو، فإن أولئك الأشخاص "أبطال حقيقيون" في روسيا. وعند عودة هؤلاء "الأبطال" إلى روسيا، سيستأنفون أنشطتهم العنيفة السابقة. وفقاً لوسائل الإعلام الروسية، إن ما لا يقل عن 24 من القتلة المدانين الذين تم العفو عنهم وعادوا إلى روسيا بعد مشاركتهم في الحرب قد ارتكبوا جرائم قتل مرة أخرى. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للجرائم التي ارتكبها المدانون السابقون أعلى من ذلك بكثير.

ومن الصعب حتى تخيل معاناة السكان في المناطق المحتلة من أوكرانيا، حيث يتمتع المغتصبون والقتلة الذين يخدمون في الجيش الروسي بالإفلات التام من العقاب على جرائمهم. توضح التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشكل صارخ الاستخدام الواسع والمنهجي للتعذيب من قبل المعتدين الروس. يشمل ذلك استخدام العنف الجنسي كسلاح ضد المدنيين الأوكرانيين وأسرى الحرب الذي يصل إلى مستوى من الوحشية والإفلات من العقاب يصدم حتى الخبراء المخضرمين. وكل ما سبق يتم تنفيذه من قبل بلد يدعو فيه زعيم الكنيسة الأرثوذكسية علناً إلى الحرب وحتى أنه يبارك الأسلحة لقتل الأوكرانيين.

لا يمكن ارتكاب جميع الجرائم المذكورة أعلاه إلى الأبد. فيجب إيقافها. وفي مواجهة هذه الحرب العدوانية الواسعة النطاق والشديدة، من الضروري بذل جهد عالمي. لذلك، سيعقد مؤتمر القمة الأول بشأن السلام في أوكرانيا في 15 و 16 حزيران/يونيه في سويسرا. لقد دعونا جميع الدول المحبة للسلام، ويمكن حقاً لكل دولة أن تجعل السلام أقرب. وسيبني مؤتمر القمة على مناقشة صيغة السلام في أوكرانيا ومختلف الرؤى الأخرى لعملية السلام. وسيكون مؤتمر القمة الخطوة الأولى في بداية سياسية رفيعة المستوى نحو سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الرئيسية للقانون الدولي.

ومع اقترابنا من القمة، تكثّف روسيا جهودها لنشر الأكاذيب حول ما يسمى باتفاق السلام الذي يزعم أن أوكرانيا وروسيا كانتا قريبتين منه في ربيع عام 2022. لقد التقى الوفدان حقاً، لكن المواقف كانت

متباعدة للغاية ومطالب روسيا غريبة للغاية، لدرجة أن احتمال التوصل إلى حل حقيقي لم يكن يلوح حتى في الأفق المنظور. بات من الواضح لماذا تحول روسيا انتباه الجمهور إلى محادثات إسطنبول في آذار/مارس 2022. إنها تحاول تحويل التركيز عما حدث في شباط/فبراير 2022. ومن الواضح لماذا تلوم روسيا الرئيس الأوكراني على تقويض صفقة لم يتم التوصل إليها في الواقع. تحاول روسيا أن تجعل الطريق إلى السلام الحقيقي مستحيلاً. واسم الشخص الذي دمر فعلياً احتمال السلام هو بوتين. لقد دمر السلام في أوكرانيا لأكثر من عقد من الزمان – أولاً، من خلال احتلال شبه جزيرة القرم وأجزاء من دونباس في عام 2014، ثم من خلال عرقلة عمليتي السلام في مينسك ونورماندي، ثم من خلال شن حرب عدوانية واسعة النطاق، ثم من خلال رفض إنهائها. هذا هو السبب في استمرار الحرب.

لن يمكننا إيقاف روسيا ووضع حد لخططها العدوانية لبقية أوروبا إلا عندما نكون يداً واحدة. ولكي يحدث ذلك، استمروا في دعم أوكرانيا ولا تصدقوا الأكاذيب الروسية. لذلك فمن المهم حقاً – وليس لأوكرانيا فقط – أن تحضر غالبية الدول مؤتمر القمة. وكلما كان العالم أكثر فعالية الآن في استعادة سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا، زاد احتمال ألا يصبح الآخرون في العالم ضحايا لعدوان مماثل. ليست القوة الغاشمة هي التي يجب أن تحدد النظام العالمي، بل ميثاق الأمم المتحدة، ويمكننا متحدين إجبار روسيا على الامتثال له. ستركّز القمة في سويسرا بشكل خاص على أمن الطاقة والطاقة النووية، وسلامة الملاحة، والقضايا الإنسانية، ولا سيما مبادلة جميع الأسرى من الطرفين وعودة الأطفال الذين تم ترحيلهم قسراً إلى روسيا. إن العالم المستقر والسلمي الذي يمكن التنبؤ به هو عالم لا يمكن لأحد أن ينشر فيه العنف والفوضى وزعزعة الاستقرار والألم كما تفعل روسيا الآن. لا توجد حدود للدولة أو حواجز طبيعية يمكن أن توقف انتشار الإشعاع. ولا أمة تتحمل ببساطة أسر أو ترحيل شعبها من قبل دولة معادية. لا توجد أمة تقبل أن يحول أحدهم مدنها إلى أنقاض. ويجب أن تعمل صيغة السلام لصالح الجميع، ومن المصلحة المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي لنا جميعاً أن نظهر وحدة الهدف في مؤتمر القمة في سويسرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المديرة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيدة كيتلين هوارث على أفكارهما المتعمقة القيمة.

تواصل روسيا حملة القصف التي لا هوادة فيها ضد البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا. وبقيامها بذلك، فإنها تدمر بشكل منهجي سبل عيش السكان المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وتماشياً مع طموحاتها الإمبريالية، تحاول روسيا إخضاع أوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة ومسالمة. ومن الواضح أن ذلك يتعارض مع مسؤوليات روسيا بوصفها عضواً دائماً في المجلس. إن روسيا تهاجم أساس الأمم المتحدة ذاته وأساس السلام والأمن العالميين. وبوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها تغزو جارتها التي تخلت عن الأسلحة النووية، وتتحدى قرارات مجلس الأمن باستخدام الأسلحة المستوردة من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولحماية أنشطتها غير القانونية، فإنها تفكك الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة وتقوض أدوات المجلس، مثل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

ويتعين علينا، نحن المجتمع الدولي، أن ندافع عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والبشرية. يجب أن نحمي أوكرانيا وكذلك هذه المنظمة ذاتها من العدوان الروسي. إن ألمانيا تدعم أوكرانيا بالوسائل السياسية والإنسانية والعسكرية. وتساعد أنظمة الدفاع الجوي التي توفرها ألمانيا في حماية المدن الأوكرانية بفعالية. كما أسهمنا في جهود الإغاثة الإنسانية وفي تدابير إعادة الإعمار، بما في ذلك في البنى التحتية للطاقة. وجد أكثر من مليون أوكراني ملجأ لهم في ألمانيا، معظمهم من النساء والأطفال.

وتواصل ألمانيا البحث عن حل سلمي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. يوفر مؤتمر القمة المقبل المعني بالسلام المنعقد في سويسرا منبراً فريداً في ذلك الصدد. بيد أن إيجاد مخرج عادل ودائم غير ممكن إلا إذا تخلت روسيا عن أهدافها المتمثلة في الغزو والضم. لذلك

أودّ أن أختتم بياني بأن أهيب بروسيا مرة أخرى أن توقف فوراً ودون شروط جميع عملياتها العسكرية، وأن تحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا وتسحب جميع قواتها من أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث، وهي لاتفيا وليتوانيا وبلدي إستونيا. نؤيد أيضاً البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أولاً أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على أفكارهما القيمة.

يستمر الوضع الإنساني في أوكرانيا في التدهور. وكل شهر، تستخدم روسيا أكثر من 130 نوعاً من الصواريخ ضد أوكرانيا، بما في ذلك الصواريخ التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأكثر من 320 طائرة مسيرة من طراز شاهد، وحوالي 900 قنبلة جوية موجهة. وفي الآونة الأخيرة، يمكننا أيضاً إضافة أسلحة كيميائية إلى تلك القائمة. تُستخدم هذه الأسلحة بشكل منهجي لقتل وتشويه المدنيين الأوكرانيين، وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات وأماكن التراث الثقافي، ومهاجمة مرافق تخزين الأغذية، والقضاء على البنية التحتية للطاقة الأوكرانية على أساس يومي. لقد دمرت القنابل الروسية أكثر من 80 في المائة من المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء و 50 في المائة من محطات الطاقة الكهرمائية، بينما تدّعي – بما في ذلك هنا في هذه القاعة – أنها تستهدف أهدافاً عسكرية فقط. وبناء على ذلك، لا يسعني إلا أن أستنتج إما أن معدل إصابة الجنود الروس لأهدافهم ضعيف بشكل كارثي أو أن عضوا دائما في مجلس الأمن يكذب كذبا مَرَضِيًّا.

فمنذ عام 2022، وقع أكثر من 700 1 هجوم على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها، على النحو الذي تحققت منه منظمة الصحة العالمية، وتضرر أو دمر أكثر من 000 1 منشأة تعليمية، كما سجلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهناك نمط من الهجمات المزدوجة التي تستهدف المدنيين والعاملين في مجال الإنقاذ الذين يساعدونهم. تلك هي العلامات المسجلة للعدوان الروسي.

إننا ندين انتهاكات روسيا المستمرة والمنهجية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن. ونذكر أيضا بقرار المحكمة الجنائية الدولية توجيه الاتهام إلى اثنين من القادة العسكريين الروس بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة، تشمل مهاجمة أهداف مدنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وإذ يواصل شعب أوكرانيا إظهار قدرة ملحوظة على الصمود، فإننا نشدد على ضرورة استدامة المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الدعم العاجل لاستعادة البنية التحتية للطاقة. وقد أسهمت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا معا بأكثر من 100 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لشعب أوكرانيا، وسنواصل دعم أوكرانيا حتى انتصارها.

وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول الأعضاء المحبة للسلام للمشاركة في مؤتمر قمة السلام الذي سيعقد في حزيران/يونيه في سويسرا بغية الإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بأن يوم 18 أيار/مايو سيصادف الذكرى السنوية الثمانين لعمليات الترحيل الجماعي لتتار القرم، التي قام بها النظام السوفياتي الشمولي. وقد كانت عمليات الترحيل القسري المنهجية تكتيكا استعماريا مستخدما على نطاق واسع، بقيادة ستالين، لقمع المعارضة وفرض الترويس – وكذلك استخدم على نطاق واسع، بالمناسبة، في دول البلطيق.

في الختام، اشتكى الدكتاتور المسن، الذي اغتصب السلطة في روسيا بإعادة انتخاب نفسه الأسبوع الماضي، من أن روسيا تمر بفترة صعبة. ولدي توصية متواضعة لتخفيف عبء روسيا الثقيل. الحل بسيط ورُدِّدَ مرات لا تحصى من قبل الكثيرين حول هذه الطاولة ذاتها وفي جميع أنحاء العالم، في الواقع – ينبغي له أن يسحب قواته العسكرية فورا وبشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

لقد سلطت ليزا دوتن وكيتلين هوارث ضوءا صارخا على العواقب الإنسانية الخطيرة للعدوان الروسي على أوكرانيا.

يجب أن تبدأ كل مناقشة بشأن أوكرانيا بإعادة ذكر حقيقة واحدة لا لبس فيها، وهي أن حرب العدوان الروسية غير القانونية ومن غير سابق استفزاز وغير المبررة تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وكما قال زميلي الممثل الألماني ببلاغة شديدة، هذا عدوان – لا على أوكرانيا فحسب، بل على هذه المنظمة، هنا أيضا.

ولذلك السبب، يتعين على روسيا أولا أن تمتثل للقانون الدولي وأن توقف هجماتها على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا الآن. ثانيا، يجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن حربهما العدوانية. فعلى العضو الدائم الذي يدوس على ميثاق الأمم المتحدة مسؤوليات أعلى، لا أدنى. ثالثا، يجب على جميع الدول – شمالا وجنوبا، شرقا وغربا – أن تتحد دعما لسلام عادل ودائم وشامل في أوكرانيا.

فقد واصلت روسيا، في الأسابيع الماضية، هجماتها الصاروخية وبالطائرات المسيرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، ما أدى إلى تدمير جزء كبير من قدرة أوكرانيا على توليد الطاقة. ويفتقر الآلاف من الأوكرانيين الآن إلى الكهرباء. كما تستمر هجماتها الصاروخية على أوديسا وغيرها من موانئ البحر الأسود، الأمر الذي يهدد حرية الملاحة ويعوق شحنات الحبوب وغيرها من الإمدادات إلى السوق العالمية. وبعبارة أخرى، تواصل روسيا استخدام الغذاء كسلاح وتقوض عمدا الأمن الغذائي العالمي. وتنتهك تلك الضربات الجوية المنهجية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، في حد ذاتها، القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فورا ومن دون قيد أو شرط. وفي الواقع، هناك تقارير موثوقة عن استخدام روسيا ضربات مزدوجة، حيث يضرب الهجوم الثاني العاملين في مجال الإنقاذ.

وتزيد الهجمات الروسية العشوائية من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا، حيث يحتاج أكثر من 14 مليون شخص إلى المساعدة. وقد سمعنا الكثير عن هذا هنا اليوم. واستجابة لذلك، كثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية المدنية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، مولدات الطاقة ومحولات الطاقة.

أولا، على روسيا التزام بالسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى جميع المحتاجين من خلال تمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق عبر الخطوط الأمامية ووقف حجب المساعدات عن المحتاجين في المناطق التي احتلتها مؤقتا.

ونذكر بالأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في آذار/مارس 2022 لروسيا بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. فيجب على الأطراف الثالثة التوقف فورا عن تقديم الدعم المادي لحرب روسيا العدوانية أو تدليل روسيا بأي شكل من الأشكال.

ثانيا، يجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية وعن أخطر الجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي تسببت فيها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا بضمان المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة، بما في ذلك حقوق الضحايا في العدالة والتعويض، فضلا عن ضمانات عدم التكرار. إننا نعمل مع جميع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة لتحقيق ذلك. فلا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم.

ثالثا، نؤكد مجددا دعمنا لسلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على المعتدي أن يسحب فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، ويجب عليه أن يحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية، تمشيا مع قرارات

الجمعية العامة. ونرحب بمبادرة سويسرا لاستضافة مؤتمر قمة بشأن السلام في أوكرانيا في الشهر القادم وندعو جميع الدول إلى المشاركة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد مركزية القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك.

أما بالنسبة لروسيا، فيجب عليها وقف قصفها المنهجي والوحشي للمدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية في الوقت الحالي. ويجب عليها أن توقف حربها غير المشروعة والوسائل غير القانونية واللاإنسانية التي تستخدمها لمواصلتها. فقد طفح الكيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر موزامبيق على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت ونشكر مقدمتي الإحاطتين على بيانيهما المتبصرين.

لا تزال الحرب الروسية تؤثر بشكل مأساوي على مئات الآلاف من المدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا على أساس يومي. إن موسكو عازمة – إدراكا منها للثمن الباهظ الذي يدفعه الجيش الروسي من أرواح بشرية لتحقيق مكاسب على الخطوط الأمامية – على الانتقام من السكان المدنيين في أوكرانيا كنوع من أنواع العقاب. وبهذه الطريقة تحاول روسيا دهورة الاقتصاد والمجتمع الأوكراني، بجعل أجزاء كبيرة من أوكرانيا غير صالحة للسكن، بما في ذلك من خلال عمليات زرع الألغام المكثفة.

وبالحديث عن الجانب الإنساني لهذه الحرب العدوانية، يجب ألا نركز فقط على الخطوط الأمامية، بل كذلك أن نضع في اعتبارنا الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة الروسية المؤقتة، بما في ذلك شبه جزيرة القرم التي ضمت بشكل غير قانوني، حيث ما برح المدنيون الأبرياء يتعرضون لانتهاكات لا يمكن تصورها ويحرمون حتى من أبسط الحقوق والحريات. إن الغرض من تلك الأعمال الوحشية واضح: تدمير حياة الشعب الأوكراني وترهيب أوكرانيا ومن يدعمونها. وفي هذا السياق، نشعر بالفزع بشكل خاص إزاء عمليات الترحيل والنقل المستمرة للأطفال الأوكرانيين وجعلهم روسا قسرا.

وكما سمعنا، فإن الموجة الحالية من الهجمات التي تشنها روسيا ضد المدنيين شديدة الوحشية. وأسفرت الضربات العشوائية، كالضربات الأخيرة على مدرستين في نيكوبول وخاركيف، عن أضرار جسيمة وانقطاع التيار الكهربائي، مما يفاقم الأزمة الإنسانية القائمة بالفعل جراء الحد من إمكانية حصول السكان المحليين على الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والغذاء. وتؤدي تلك الهجمات أيضا إلى حدوث مخاطر بيئية سلبية كبيرة، بما في ذلك خطر وقوع حادث نووي، وهو ما أثار مرارا وتكرارا قلق خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتعاون بولندا على نطاق واسع مع أوكرانيا في مجال أمن الطاقة.

وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا تقويض الحقوق والحريات الأساسية لسكانها من خلال التركيز على حملتها العسكرية العدوانية ضد أوكرانيا. ولا تزال تكاليف الحرب تنعكس على المواطنين الروس العاديين الذين تهمل الحكومة احتياجاتهم في سعيها الدؤوب لتحقيق أهدافها الحربية الوهمية. وستسدد الأجيال الروسية المقبلة فاتورة الحرب لفترة طويلة.

يجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب أوكرانيا ويبذل كل ما في وسعه لجعل روسيا توقف عدوانها. ونرحب بمبادرة سويسرا لاستضافة مؤتمر قمة بشأن السلام في أوكرانيا في حزيران/يونيه. ونحن مقتنعون بأن هذا المؤتمر ينبغي أن يكون فرصة لإظهار الالتزام على أوسع نطاق ممكن بمبادئ سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وتدعم بولندا صيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي باعتبارها خطة لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في أوكرانيا ولضمان الأمن الدائم في القارة الأوروبية. لقد وقعت أوكرانيا ضحية للعدوان الروسي وينبغي الإصغاء لأوكرانيا حصرا فيما يتعلق بسبل تحقيق أي اتفاقات سلام في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

نشكر رئاسة موزامبيق على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس ونتوجه بالشكر إلى مقدمتي الإحاطتين على مشاطرتنا آخر المستجدات القيمة لديهما.

تعرضت أوكرانيا في الأشهر الأخيرة لبعض أسوأ الهجمات منذ بدء الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا بدون مبرر ولا سابق استفزاز منذ عامين. وفي كل يوم، يشعر المدنيون في جميع أنحاء البلد بالعواقب المدمرة. وفقد أكثر من 800 10 مدني أرواحهم – ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر – وأُصيب كثيرون آخرون، بمن فيهم عدد متزايد من الأطفال.

إن هجمات روسيا الممنهجة والضارة على الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا شنيعة وغير قانونية لأنها تستهدف الأعيان المدنية والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ومنذ 22 آذار/مارس، وقعت خمسة هجمات واسعة النطاق ألحقت أضرارا بأكثر من 80 في المائة من المحطات غير النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا. وشمل ذلك هجمات خطيرة على البنية التحتية الكهرمائية مع زيادة خطر وقوع كوارث بيئية في حال تصدع السدود.

وقد عطلت الهجمات إمكانية حصول ملايين الأوكرانيين على الكهرباء والمياه، ولا سيما في خاركيف حيث تشن روسيا حملة مروعة من الهجمات اليومية. ونتيجة لذلك، اضطرت أوكرانيا إلى فرض قيود على استهلاك الطاقة في عدة مناطق في جميع أنحاء البلد. وإذا لم توقف روسيا هجماتها فورا ولم يتم إصلاح البنية التحتية للطاقة بسرعة، ستكون هناك عواقب وخيمة على السكان المدنيين خلال الصيف المقبل، وسيكون الأمر أسوأ في الشتاء. ونؤكد من جديد أن الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية محظورة حظرا باتا بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فورا.

وندعو على وجه الاستعجال إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في أوكرانيا على نحو كامل وآمن وبلا عوائق، بما في ذلك المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتا. ويجب السماح للإغاثة الإنسانية بالوصول إلى جميع المدنيين المحتاجين. ونشعر بالجزع أيضا إزاء التقارير المستمرة عن الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني ومرافق تخزين المعونة. قبل أسابيع قليلة، ألحقت غارة جوية أضرارا جسيمة بمكاتب المجلس الدانمركي للاجئين في خاركيف، مما أجبره على تعليق العمليات مؤقتا. ونشدد مرة أخرى على وجوب حماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وعملياتها المنقذة للحياة في جميع الأوقات.

في الختام، ما فتئت بلدان الشمال الأوروبي تقف إلى جانب أوكرانيا وشعبها الذي أظهر شجاعة استثنائية وقدرة فريدة على الصمود في الدفاع عن حريته وقيمنا المشتركة. ونواصل دعم الجهود المبذولة لكفالة تحقيق المساءلة الكاملة عن الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا وضدها. ونردد النداءات المتكررة التي تدعو روسيا إلى وقف كل الأعمال العدائية وسحب قواتها على الفور من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونعرب عن دعمنا الكامل لمؤتمر القمة الأول المعني بالسلام في أوكرانيا الذي سيُعقد في سويسرا الشهر المقبل ونأمل أن تنضم إليه بلدان عديدة. ويتطلب العدوان الروسي وعواقبه العالمية السلبية توحيد الجهود بالاستناد بقوة إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وبما يتماشى مع صيغة السلام في أوكرانيا.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.